UN LIBRARY
OCT 2 - 1977
UN/SA COLLECTION

الأمم المتحدة

الجمعية العامة

Distr.
GENERAL

A/32/165
2 September 1977
ARABIC
ORIGINAL: ARABIC/ENGLISH/
FRENCH/RUSSIAN

الدورة الثانية والثلاثون
البند ٥٠ من جدول الأعمال المؤقت *

تنفيذ الاعلان الخاص بتعزيز الأمن الدولي

تقرير الأمين العام

المحتويات

الصفحة

أولا ـ المقدمة ٣
ثانيا ـ الردود الواردة من الحكومات ٤
اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ٤
بربادوس ٥
بولندا ٦
جمهورية بييلوروسيا الاشتراكية السوفياتية ١٢
الجمهورية الديمقراطية الالمانية ١٣
الجمهورية العربية السورية ١٧
رومانيا ١٨
سيشيل ٢٤
العراق ٢٤
فنلندا ٢٤
مالطة ٢٦
مصر ٢٨

* A/32/150 .

المحتويات (تابع)

الصفحة

منغوليا ٣١
هنغاريا ٣٤
هولندا ٣٦
يوغوسلافيا ٣٧

المرفق : قائمة بالوثائق الصادرة منذ نظر الجمعية العامة في البند في دورتها الحادية والثلاثين ٤٢

أولا — مقدمة

١ — اتخذت الجمعية العامة في جلستها العامة ٩٨ ، المنعقدة في ١٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٦ ، القرار ٣١/٩٢ المعنون " تنفيذ الاعلان الخاص بتعزيز الأمن الدولي " الذى أحاطت فيه علما بتقرير الأمين العام الى الجمعية في دورتها الحادية والثلاثين (A/31/185 و Add.1) ورجت منه أن يقدم الى الجمعية في دورتها الثانية والثلاثين تقريرا عن تنفيذ الاعلان الخاص بتعزيز الأمن الدولي .

٢ — وتنفيذا لهذا الطلب وجه الأمين العام في ٨ شباط/فبراير ١٩٧٧ مذكرة الى حكومات الدول الأعضاء في الأمم المتحدة أو الأعضاء في الوكالات المتخصصة أحال فيها نص القرار طالبا تزويده بالمعلومات والاقتراحات ذات الصلة المتعلقة بتنفيذ الاعلان .

٣ — وفي ٣١ آب/اغسطس ١٩٧٧ وردت الردود المتضمنة هذه المعلومات من ١٦ دولة . ويتضمن الفرع ثانيا أدناه الأجزاء الموضوعية من هذه الرسائل .

٤ — ويتضمن المرفق قائمة بالوثائق المتصلة بهذا البند من جدول الأعمال والتي جرى تعميمها منذ اتخاذ القرار ٣١/٩٢ .

ثانيا - الردود الواردة من الحكومات

اتحـــاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية

[الأصـــل : بالروسية]
[٢ آب/اغسطس ١٩٧٧]

لقد أصبحت مبادئ التعايش السلمي والتعاون المنصف أكثر رسوخا في مجال العلاقـــات الدولية مؤخرا نتيجة الجهود المثابرة التي بذلها الاتحاد السوفياتي والدول الاخرى المحبة للسلم. لذلك يتزايد عدد الدول التي تأخذ بسياسة الانفراج الدولي .

ويبذل الاتحاد السوفياتي غاية جهده لتحقيق الحد من سباق التسلح ونزع السلاح كمّـــا وكيفا بشروط مقبولة ومنصفة للجميع . ففي ايار/مايو ١٩٧٧ ، قام الاتحاد السوفياتي بمبادرة أخـــرى في هذا المجال وذلك عندما وقّع اتفاقية حظر استخدام تقنيات التغيير في البيئة لأغراض عسكريـــة أو أية أغراض عدوانية أخرى . وبالاضافة الى ذلك ، قدم الاتحاد السوفياتي مقترحات هامة من شأنهـــا تيسير تحقيق تفاهم بشأن عدد من مشاكل نزع السلاح الملحة الأخرى . ومما يعزز السلم والأمـــن الدوليين لو أصبح في الامكان الآن أن تتخذ على وجه السرعة تدابير عملية لصياغة وعقد معاهـــدة عالمية بشأن عدم استعمال القوة في العلاقات الدولية .

واقترح الاتحاد السوفياتي ، مع الدول الاخرى الموقعة على معاهدة وارسو ، أن توافـــق البلدان الموقعة على الوثيقة النهائية لمؤتمر السلم والتعاون في أوروبا على ألا تكون البادئة باستخدام الأسلحة النووية ضد بعضها الآخر .

ويوالي الاتحاد السوفياتي بذل قصارى جهوده لتحقيق تسوية عاجلة وسلمية لأزمة الشـــرق الاوسط ، ومشكلة قبرص ، وغيرهما من النزاعات الدولية ، مقدما ملاحظات ومقترحات محددة من أجل تحقيق هذه الغاية . كما يؤيد الشعوب الافريقية التي ضاعفت نضالها العادل من أجل الحريـــة والاستقلال ، وضد العنصرية والفصل العنصري .

ومع ان من الواضح ان هنالك اتجاهات ايجابية في تطور الحالة الدولية ، الا انه تجـــدر الاشارة الى أن الدوائر التي لها مصلحة في تصعيد سباق التسلح ، وزيادة النفقات العسكريـــة ، واستحداث أنواع جديدة من الأسلحة ، تعمل على وضع العراقيل في وجه اعادة تنظيم العلاقـــات الدولية على أساس ايجابي . ولا تزال تبذل المحاولات باستمرار أثناء مفاوضات نزع السلاح للحصول على مزايا عسكرية انفرادية ، وبالتالي تهديد سلم الدول الاخرى . كذلك فان التدابير الرامية الى التدخل في الشؤون الداخلية للدول وبعث آثار " الحرب الباردة " تعرض للخطر هي الأخرى تعزيز الثقة والتعاون المتبادلين بين الشعوب .

ان مصالح تعزيز السلم وضمان الأمن الدولي تقتضي أن تقوم جميع الدول دون ابطاء باتخاذ التدابير اللازمة لحل المشكلات الدولية الملحة ولتعزيز التعاون المنصف بين الدول . ومما لا شك فيه ، ان اجراء مناقشة تفصيلية وبناءة لمسألة تنفيذ الاعلان الخاص بتعزيز الأمن الدولي في الدورة المقبلة الثانية والثلاثين للجمعية العامة للأمم المتحدة ستعزز تحقيق هذه الغاية .

بربادوس

[الأصل : بالانكليزية]
[١٩ تموز/يوليه ١٩٧٧]

ان بربادوس تؤيد ، من حيث المبدأ ، قرارى الجمعية العامة ٢٧٣٤ (د — ٢٥) و٣١/٩٢ بشأن تنفيذ الاعلان الخاص بتعزيز الأمن الدولي . وبربادوس تتقيد بمبادئ ميثاق الأمم المتحدة وستقابل بالترحاب أى اتفاق يكون من شأنه وضع مبادئ توجيهية راسخة من أجل زيادة فعالية عمليات صيانة السلم لمعالجة الحالات التي تعرض السلم والأمن الدوليين للخطر . وينبغي لمجلس الأمن أن يتخذ الخطوات اللازمة لتنمية قدرته على تنفيذ التدابير القهرية على النحو المنصوص عليه في الميثاق .

وترى بربادوس ان تحقيق عالمية العضوية في الامم المتحدة وعالمية التعاون الاقليمي سيساعد على توطيد السلم الدولي وتعزيز الأمن الدولي . ومن جهة أخرى فان التفاوت الاقتصادى والسيطرة الاستعمارية على الصعيد الدولي ما فتئا يشكلان تهديدا للأمن والسلم الدوليين . ولذلك ينبغي بذل الجهود بغية بلوغ ذينك الهدفين وتذليل هاتين العقبتين .

وان بربادوس تؤيد باخلاص التحركات شطر نزع السلاح . وهي اذ توصي باتخاذ تدابير عاجلة لوقف سباق التسلح وتشجيع نزع السلاح وازالة القواعد العسكرية الأجنبية وانشاء مناطق سلم وتعاون ، وتحقيق نزع السلاح العام الكامل ، وتعزيز دور الأمم المتحدة ، وفقا للميثاق ، بغية القضاء على أسباب التوترات الدولية وتأمين السلم والأمن والتعاون على الصعيد الدولي ، ترى انه لابد من مراعاة حقيقة ان بعض الدول الصغرى تضطر الى السماح بوجود قواعد عسكرية على أراضيها لأن تلك القواعد تعتبر جالبة لوسائل الدعم الاقتصادى والمالي .

وينبغي ، من أجل استئصال حاجة بعض البلدان الى السماح بمثل هذه المنشآت العسكرية على أراضيها ، توفير المساعدة الدولية لهذه الدول الصغرى لا للتخفيف من حدة الآثار الاقتصادية والمالية الضارة الناجمة عن سحب القوات الأجنبية فحسب ، بل أيضا لتحسين قدرة البلد على المساومة في مفاوضاتها مع الدول الأجنبية .

بولنـــدا

[الاصـل : بالانكليزيـة]
[٤ آب/اغسطس ١٩٧٧]

١ - ان حكومة الجمهورية الشعبية البولندية اذ تؤكد من جديد الاهمية القصوى التي تعلقها دوما على تعزيز الامن الدولي ، تود ان تكرر القول بانها تسترشد باستمرار في مساعيها في هذا الميدان بمقاصد ومبادئ ميثاق الامم المتحدة ، وبتوصيات الاعلان الخاص بتعزيز الامن الدولي ، الوارد في قرار الجمعية العامة ٢٧٣٤ (د - ٢٥) ، وبأحكام الوثيقة النهائية لمؤتمر الامن والتعاون في اوروبا .

ومن رأى هذه الحكومة انه بالرغم من المنازعات والظواهر السلبية الراهنة ، فقد اثبتت الجهود الرامية الى تحقيق الانفراج والحلول البناءة للمشاكل الدولية الصعبة ، في الآونة الاخيرة ، انها الاتجاه الاساسي لتطور الحالة الدولية . وترى حكومة بولندا شأنها في ذلك شأن كثير من الحكومات والدول الاخرى ، ان سياسة الانفراج والتعايش السلمي بين الدول ذات النظم الاقتصادية والاجتماعية المختلفة هي السبيل الرشيد الوحيد لانماء العلاقات الدولية في العالم المعاصر . ولهذا فانها تلاحظ بارتياح عميق حدوث مزيد من التقدم في هذه السياسة .

وتعتقد هذه الحكومة انه ينبغي ان يظل ضمان عدم امكانية عكس تيار الانفراج وتعزيز منجزاته الايجابية في بؤرة اهتمام جميع الحكومات . فهذا هو الشرط الاساسي لفعالية جميع الجهود الرامية الى تعزيز السلم والامن الدولي وحل المشاكل الرئيسية الاخرى التي تواجه عالم اليوم .

٢ - وما برح الجهاد الدائم من أجل تعزيز السلم والامن وتوسيع نطاق التعاون الدولي العادل في اوروبا يمثل مضمارا هاما للمساعي التي تبذلها حكومة الجمهورية الشعبية البولندية .

ويتجلى هذا في جهودها الدائبة لتنفيذ مبادئ وأحكام الوثيقة النهائية لمؤتمر الامن والتعاون في اوروبا تنفيذا تاما . وقد اتخذت ، عملا بقرارات الحكومة ومجلس النواب في هذا الشأن خطوات حاسمة لتنفيذ هذه المبادئ والاحكام على المستويات الاحادية والثنائية والمتعددة الاطراف .

وان بولندا ، اذ تسعى الى تحقيق التنفيذ التام لجميع احكام الوثيقة النهائية لمؤتمر الامن والتعاون في اوروبا ، تشدد بصفة خاصة على التعزيز والتنفيذ المستمر من جانب جميع الموقعين على الوثيقة النهائية لاعلان المبادئ الوارد في هذه الوثيقة ، كأساس ضرورى لتعزيز الامن والتعاون الواسع النطاق في اوروبا .

واستنادا الى هذه المبادئ ، حققت بولندا رقما قياسيا كبيرا من المنجزات الايجابية في انماء التعاون مع الدول الموقعة على الوثيقة النهائية في ميدان العلاقات السياسية والاقتصادية والعلمية والتقنية والثقافية وفي مجال الاتصالات الانسانية على السواء . ولقد اصبح هذا التعاون

عاملا ماديا هاما في عملية جعل العلاقات الدولية علاقات سوية وتعزيز التعايش السلمي بين الدول ذات النظم الاجتماعية والاقتصادية المختلفة .

كذلك بذلت جهود اخرى بغية تعزيز وتوسيع نطاق الاسس الدولية والقانونية والسياسية للانفراج والتعايش السلمي . وقد كان للمعاهدات والاعلانات الثنائية المتعلقة بالتعاون وانماء العلاقات الودية التي عقدتها بولندا مع دول اخرى دور بارز في هذه المساعي ، ذلك انها لا تنشئ الهيكل السياسي للامن والتعاون الدولي وتعززه فحسب ولكنها تفتح ايضا امكانيات واسعة لمزيد من التعاون بين الدول .

اما فيما يتعلق بالجهود الثنائية الرامية الى تعزيز الامن في القارة الاوروبية ، فان حكومة الجمهورية الشعبية البولندية تعلق اهمية خاصة على تقدم عملية جعل العلاقات مع جمهورية المانيا الاتحادية علاقات سوية لانها ترى في هذه العلاقات احد العوامل الاساسية التي تحدد الحالة في اوروبا ككل . وان حكومة الجمهورية الشعبية البولندية اذ تعرب عن تأييدها لهذه العملية التي ما برحت تحرز تقدما اكبر لا زالت على ثقة من ان جمهورية المانيا الاتحادية ستواصل العمل دوما ايضا على تعزيز اسس السلم والأمن في اوروبا ، ولهذا ستعزل بفاعلية الاتجاهات السياسية التي تميل الى اعاقة عملية جعل العلاقات المتبادلة علاقات سوية .

وتود حكومة الجمهورية الشعبية البولندية ان تؤكد من جديد ان المعاهدات والاتفاقات التي عقدتها بولندا والدول الاشتراكية الاخرى مع جمهورية المانيا الاتحادية ، وكذلك الاتفاق الرباعي بشأن برلين الغربية ، تمثل اسهاما بالغ الاهمية في تعزيز الانفراج الاوروبي . ومافتئ التقيد الدقيق بهذه المعاهدات والاتفاقات وتنفيذها يخدمان هذه الغاية ويشكلان عاملا ضروريا للامن الاوروبي .

٣ — وان بولندا على استعداد جنبا الى جنب مع حلفائها ، لبذل مزيد من الجهود لتعزيز احوال السلم والامن في اوروبا .

وقد تجلى هذا الالتزام المشترك بوضوح في الاعلان المعنون " من أجل آفاق جديدة في الانفراج الدولي ، ومن أجل تعزيز الامن وانماء التعاون في اوروبا " الذى اعتمد في تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٦ في اجتماع اللجنة الاستشارية السياسية للدول الاطراف في معاهدة وارسو .

والاقتراح الوارد في الاعلان ومؤداه أن توقع الدول الموقعة على الوثيقة النهائية لمؤتمر الامن والتعاون في اوروبا معاهدة تتعهد فيها بعدم البدء باستعمال الاسلحة النووية ضد بعضها بعضا يشكل واحدة من اهم المبادرات بشأن تعزيز السلم والامن في اوروبا والعالم أجمع واكثرها اتساما ببعد النظر . فتنفيذ هذا الاقتراح من شأنه ان يعزز الثقة المتبادلة وان يقلل خطر الحرب ، ولا سيما الحرب النووية ، دون المساس بمصالح اى من الدول . ويتطلب هذا الاقتراح الذى حظي بتأييد عريض من جانب الرأى العام دراسة عاجلة وجادة فيما بين الدول المعنية .

ومن الاهمية بمكان لجعل العلاقات في اوروبا علاقات سوية ولزيادة نموها ان تتخذ تدابير

مثل تلك التي تقترحها الدول المشتركة في معاهدة وارسو للتغلب على انقسام العالم الى كتل عسكرية متعارضة وللحيلولة دون توسع التكتلات والاحلاف العسكرية والسياسية المغلقة القائمة او خلق تكتلات واحلاف جديدة .

وفي اعتقاد بولندا ايضا ، وتشاطرها في ذلك الدول الاشتراكية الاخرى ، ان توسع التعاون المتعدد الاطراف فيما بين جميع الدول والشعوب الاوروبية من شأنه ان يكون ذا أهمية بالغة لتعزيز السلم والامن في اوروبا . ومن هنا كان تأييد بولندا الحازم للجهود الرامية الى عقد مؤتمرات اوروبية شاملة بشأن حماية البيئة ، والنقل ، والطاقة ، وذلك وفقا لاقتراح قدمه اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية . كذلك ترى بولندا انه لابد من عقد اتفاق بين مجلس التعاضد الاقتصادى ، والمجتمع الاقتصادى الاوروبي والدول الاعضاء في كل منهما بشان المبادئ التوجيهية للعلاقات المتبادلة بينهما ، بغية جعل التعاون الاقتصادى في اوروبا سويا تماما وتكثيفه .

٤ — وينبغي لاجتماع ممثلي الدول المشتركة في مؤتمر الامن والتعاون في اوروبا ، المزمع عقده في بلغراد في ١٩٧٧ ان يقوم بدور هام في تعزيز الامن والتعاون في اوروبا . وفي اعتقاد حكومة بولندا انه ينبغي لهذا الاجتماع ان يساعد على تبادل الخبراء الايجابية الناشئة عن تنفيذ الوثيقة النهائية لمؤتمر الامن والتعاون في اوروبا ، وأن يزيد العلاقات تحسنا والتعاون المتعدد الاطراف توسعا . وينبغي ان يكون الهدف المشترك للمشتركين في الاجتماع هو تحقيق تبادل عملي وبناء للآراء بغية تعزيز عملية الانفراج والتماس افضل الاساليب والوسائل لتنفيذ البرنامج الوارد في الوثيقة النهائية تنفيذا تاما ومواصلة العملية المتعددة الاطراف لتعزيز السلم والامن وزيادة التعاون في اوروبا التي بدأت في هلسنكي والتي هي في صالح جميع الدول المشتركة في مؤتمر الامن والتعاون في اوروبا ، وفي صالح اوروبا والعالم .

٥ — ويقتضي تعزيز الانفراج في اوروبا استكماله بانفراج في المجال العسكرى وبتخفيف حدة المواجهة العسكرية الراهنة ولا سيما في اوروبا الوسطى وبتخفيض الامكانيات العسكرية المكدسة في المنطقة .

ومن هنا كانت الاهمية الخاصة التي تعلقها حكومة الجمهورية الشعبية البولندية على المفاوضات الجارية في فيينا بشأن الخفض المتبادل للقوات المسلحة والاسلحة في اوروبا الوسطى . بيد ان عدم تأدية هذه المفاوضات حتى الان الى النتائج المرتقبة يثير قلقا شديدا لدى حكومة الجمهورية الشعبية البولندية .

وما فتئت بولندا والدول الاشتراكية الاخرى تبذل كل جهد لضمان تقدم هذه المفاوضات وقد اعربت جميعا عن استعدادها للوصول الى تسوية تمثل حلا وسطا بشأن اجراء تخفيضات كبيرة في القوات المسلحة والاسلحة في هذه المنطقة من اوروبا على اساس المعاملة بالمثل وعدم نقص امن أى من الدول . وبالاضافة الى ماقدمته من مقترحات بشأن الحلول العامة ، قدمت كذلك مبادرات اخرى بشان تدابير جزئية من بينها تلك المبادرة البالغة الاهمية المتمثلة في اقتراح عدم زيادة القوة العددية للقوات المسلحة لمعاهدة وارسو ولمنظمة حلف شمال الاطلنطي في اوروبا الوسطى ، في الوقت الذى تستمر فيه المفاوضات والاعمال بشأن الوصول الى اتفاق للخفض .

وترى حكومة بولندا ان مفاوضات فيينا هي واحد من أهم مستويات تعزيز الامن الاوروبي . وهي تثق في الوقت ذاته ثقة عميقة بأن هذه المفاوضات ستؤدى الى تخفيض مستوى القوات والاسلحة المتراكمة في اوروبا الوسطى دون الاضرار بتوازن وعلاقة القوى الحاليين اللذين يمثلان اساسا أرسي على مر التاريخ للسلم في اوروبا ولهما اهمية قصوى فيما يتعلق بأمن سائر العالم .

٦ — واذ تسعى حكومة الجمهورية الشعبية البولندية الى تعزيز احوال السلم والامن في اوروبا ، فانها تسترشد بايمانها العميق بانها تخدم بذلك قضية السلم والامن على نطاق عالمي .

وفي الوقت نفسه تؤيد حكومة بولندا الجهود التي تبذلها الدول الاخرى لتوسيع نطاق الانفراج وتعزيز السلم والامن في قارات اخرى والتي تساهم فيها مجموعة دول عدم الانحياز بنصيب بارز . وقد رحبت الحكومة البولندية بنتائج المؤتمر الخامس لرؤساء دول أو حكومات بلدان عدم الانحياز التي تمثل اسهاما هاما في تعزيز الامن العالمي وانماء التعاون الدولي العادل .

ومن بين مقترحات تعزيز الأمن على نطاق عالمي يحظى مشروع المعاهدة العالمية لعدم استعمال القوة في العلاقات الدولية الذى قدمته حكومة اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية بأهمية خاصة . وحكومة الجمهورية الشعبية البولندية على قناعة راسخة بأن عقد هذه المعاهدة يتمشى مع مصالح جميع الدول ومع قضية تعزيز السلم والأمن الدولي .

فمثل هذه المعاهدة من شأنها ان تسهم في تعزيز مبدأ عدم استعمال القوة بوصفه القاعدة الاساسية والتي لا يمكن انتهاكها للعلاقات الدولية . وسيكون اعتماد هذه المعاهدة بالشكل المقترح من قبل الحكومة السوفياتية بمثابة اعطاء مبدأ عدم استعمال القوة مضمونا يتمشى مع متطلبات العصر ، ولا سيما بالتأكيد على علاقتها بحظر استعمال الاسلحة النووية وغيرها من أسلحة التدمير الشامل وبالالتزام بالحد من خطر المواجهة العسكرية واتخاذ خطوات محددة في مجال نزع السلاح . وبالنظر الى ان هذه المعاهدة تنبع من عملية الانفراج التي تمضي قدما فان من شأنها ان تشكل وسيلة هامة لتوسيع نطاق الانفراج ليشمل جميع القارات ، ومن ثم تدعيم هذه العملية على نطاق عالمي . وهي تعني ايضا توفير ضمان امن متزايد لجميع الدول ، كبيرها وصغيرها على السواء ، وتدعيم مناخ السلم والثقة المتبادلة . ومن شأنها كذلك ان تساعد على تسوية حالات النزاع الحالية والمحتملة مستقبلا على اساس غير عسكرى وبالطرق السلمية .

وان حكومة بولندا ، اذ تعرب عن تأييدها التام للمعاهدة المقترحة ، تؤكد استعدادها لمواصلة العمل مع الدول الاخرى ودون ابطاء في اعداد نص هذه المعاهدة .

٧ — ولا بد ، بالاضافة الى الاعمال الرامية الى منع نشوب منازعات مسلحة جديدة ، من بذل مزيد من الجهود الحازمة لاخماد بؤر الحرب القائمة وذلك بغية الوصول الى تسوية سلمية وعادلة للتوترات والمنازعات الراهنة .

ولا تزال هناك حاجة ملحة الى تسوية شاملة ودائمة للنزاع في الشرق الاوسط . وينبغي ان يكون العنصر الاساسي في هذه التسوية هو مبدأ عدم جواز ضم الاراضي عن طريق الحرب ، وانسحاب

اسرائيل من الاراضي العربية المحتلة ، ولإعمال الحقوق غير القابلة للتصرف للشعب العربي الفلسطيني بما في ذلك حقه في تقرير المصير وانشاء دولته الخاصة به وضمان ان يكون لجميع الدول في المنطقة حق في الوجود المستقل وفي الامن .

وتعتقد بولندا انه لابد ان يستأنف فورا مؤتمر جنيف ، باشتراك منظمة التحرير الفلسطينية على قدم المساواة منذ بداية المؤتمر .

وان حكومة الجمهورية الشعبية البولندية لعلى ثقة من ان اشتراك كتيبة الجيش البولندى في قوات الامم المتحدة لصيانة السلم في الشرق الاوسط يخدم بحق قضية منع نشوب نزاع مسلح جديد وايجاد تسوية دائمة وعادلة .

وتؤيد بولندا بحزم جميع الجهود الرامية الى تحقيق حلول سياسية عادلة للحالات الاخرى التي تنطوى على ازمات مفعمة في حد ذاتها ببؤر منازعات مسلحة .

٨ - وفي اعتقاد حكومة الجمهورية الشعبية البولندية ان تعزيز السلم والامن الدولي يتطلب برنامج عمل واسع النطاق في مختلف الميادين ، وأن القضاء النهائي على بقايا الاستعمار والاستعمار الجديد والنضال بحزم ضد جميع اشكال العنصرية والتمييز العنصرى يحتلان مكانة ذات اهمية خاصة في هذا الصدد .

ويلزم بذل مزيد من الجهود لاقامة نظام اقتصادى جديد في العالم مع ايلاء الاعتبار الواجب لمصالح جميع الدول .

ومن الاهمية بمكان ايضا غرس روح السلم واحترام الدول الاخرى في نفوس الشباب . ولا تألو حكومة بولندا اى جهد في حل اكبر مشاكل البشرية ذات الاهمية الاساسية لتعزيز السلم والامن الدولي .

٩ - ولا تزال اكثر اهداف الجهود الرامية الى تعزيز الامن الدولي الحاحا تتضمن اتخاذ خطوات فعالة لوقف سباق التسلح وتحقيق نزع السلاح . ومن رأى حكومة الجمهورية الشعبية البولندية ان هذين الامرين يحظيان بأهمية قصوى ويتجلى هذا في اشتراكها في المفاوضات الدولية المتعددة الاطراف وفي اسهامها في وضع الاتفاقات المتصلة بالموضوع .

وان حكومة بولندا تتابع باهتمام سير المحادثات بين اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية والولايات المتحدة الامريكية بشأن الحد من الاسلحة الاستراتيجية وتؤيد باستمرار المبادئ التي تم وضعها في فلاديفوستوك بوصفها اساسا عادلا لمزيد من الاتفاقات . ووضع اتفاق بشأن هذه المسألة يستبعد امكانية تحقيق مزايا من جانب واحد ويحد من تزايد سباق التسلح النووى ويقوم على اساس احدث التكنولوجيات ، هو امر في صالح المشتركين في هذا الحوار وجميع الدول الاخرى . بل ان هذا الاتفاق سيكون عاملا اساسيا لاستقرار الامن الدولي ودافعا على المضي قدما في عملية الانفراج في العالم . ومن شأنه كذلك ان يتيح امكانيات جديدة للانفراج العسكرى وان يعزز مفاوضات نزع السلاح في كثير من الميادين .

ولقد رحبت حكومة بولندا بارتياح عميق باقرار الجمعية العامة للامم المتحدة واعتمادها لاتفاقية حظر استخدام تقنيات التغيير في البيئة لاغراض عسكرية أو لأية اغراض عدائية أخرى. وان حكومة بولندا بتوقيعها هذه المعاهدة كواحدة من اوائل الدول الموقعة عليها انما اعربت من جديد عن الاهمية التي تعلقها عليها. وهذه الاتفاقية وغيرها من الاعمال المستمرة بشأن حظر استحداث وضع أنواع جديدة من اسلحة التدمير الشامل ومنظومات جديدة من هذه الاسلحة تمثل اتجاها بالغ القيمة وشديد التفاؤل لجهود نزع السلاح. وينبغي الا تؤدى هذه الاتفاقية الى الحد من احتمالات توجيه مسار التقدم الدائم في العلم الى الاغراض العسكرية فحسب وانما ينبغي ان تؤدى أيضا الى ضمان استخدام مرافق البحث والانماء في مختلف الدول في الاغراض السلمية وحدها لفائدة الاجيال الحالية والمستقبلة.

وتعلق بولندا أهمية شديدة على قرار عقد دورة استثنائية للجمعية العامة للامم المتحدة مكرسة لنزع السلاح. وقد أعلن موقف حكومة بولندا من هذه المسألة الاخيرة في ردها المقدم في نيسان / ابريل ١٩٧٧ عملا بالقرار ٣١/١٨٩. وهي تود هنا أن تؤكد مرة أخرى ثقتها بأن عقد الدورة الاستثنائية سيكون مرحلة هامة وبناءة في الجهود المبذولة على الصعيد العالمي للحد من سباق التسلح وتحقيق نزع السلاح وعقد مؤتمر عالمي لنزع السلاح.

ومن المسائل التي تثير قلق حكومة بولندا الشديد تزايد خطر انتشار الاسلحة النووية. وهي ترى ان الامر يقتضي بذل مزيد من الجهود الحازمة لتحقيق التقيّد العام بمعاهدة منع انتشار الاسلحة النووية ولتعزيزها بغية تأمين وجود ضمانات فعالة لاستخدام الطاقة النووية في الاغراض السلمية وحدها والحيلولة دون احتمالات حصول دول جديدة على اسلحة نووية، الأمر الذى من شأنه ان يؤدى بحق الى نتائج وخيمة لقضية السلم والأمن الدولي.

وهذا القلق الشديد هو الذى يحمل الحكومة البولندية على الالتزام التام بجهود تعزيز نظام منع انتشار الاسلحة النووية وتحسين نظام ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية وضمان ان يكون نقل المواد والمنشآت والتكنولوجيات النووية قاصرا على الاغراض السلمية وحدها. وفي الوقت نفسه، تعرب الحكومة البولندية عن تأييدها الراسخ لانماء التعاون الدولي في ميدان الاستخدام السلمي للطاقة النووية واتاحة فوائد هذا الاستخدام لجميع الدول انماء واسعا.

١٠ - وتعلن حكومة الجمهورية الشعبية البولندية استعدادها للاسهام بصورة متزايدة ومستمرة في تعزيز السلم الدولي. وهي تعلق، في هذا الصدد، أهمية كبرى على اداء الامم المتحدة لمهامها. وستعمل الحكومة البولندية، بدافع من رغبتها الكاملة في مواصلة تقيّدها التام بمقاصد ومبادئ ميثاق الامم المتحدة، على استخدام أجهزة الأمم المتحدة كوسيلة فعالة لتعزيز السلم والأمن الدولي. وهي اذ تضع هذا الهدف نصب عينيها تكرر الاعراب عن استعدادها للعمل سويا مع جميع الدول الأعضاء في المنظمة.

جمهورية بييلوروسيا الاشتراكية السوفياتية

[الأصل : بالروسية]
[٢٤ آب/اغسطس ١٩٧٧]

تسنّى للعلاقات الدولية ، في السنوات الأخيرة ، نتيجة لاستمرار السياسة المحبّة للسلم التي يتبعها الاتحاد السوفياتي وغيره من الدول في المجتمع الاشتراكي ، ولاتصال الكفاح في سبيل السلم الذى تشنه جماهير الشعب العريضة في جميع القارات ، أن تتخذ وجهة ايجابية في تطورها فابتعدت عن " الحرب الباردة " واتجهت نحو الانفراج والتوكيد ، في ممارسة الحياة الدولية ، على مبادئ التعايش السلمي بين الدول ذات الأنظمة الاجتماعية المختلفة .

ان برنامج السلم الذى اعتمد في المؤتمر الرابع والعشرين للحزب الشيوعي للاتحاد السوفياتي ، والبرنامج الذى جاء امتدادا مكملا له ، وهو برنامج مواصلة الكفاح في سبيل السلم والتعاون الدولي ومن أجل حرية الشعوب واستقلالها الذى قدم في المؤتمر الخامس والعشرين للحزب الشيوعي للاتحاد السوفياتي ، يضطلعان بدور هائل في تنمية سياسة الانفراج وتعميقها . وتتجسّد السياسة اللينينية ، سياسة السلم والتعاون الدولي ، التي يتبعها الاتحاد السوفياتي في الدستور الجديد لاتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية .

ومن الأهمية الآن أن يجرى تعزيز ما تم انجازه ، والتحرك قدما بلا مواربة عن طريق تهيئة كل من الظروف المادية والسياسية التي يستحيل ازاءها ان تتخذ الأحداث مسارا ارتداديا . ويتطلّب هذا أولا ، وقبل كل شيء ، تركيز الجهود على حل أكثر مشاكل عصرنا صعوبة وأشدها الحاحا ألا وهي وقف سباق التسلّح وتحقيق نزع السلاح . وقد شهد العام الحالي التوقيع على اتفاقية حظر استخدام تقنيات التغيير في البيئة لأغراض عسكرية أو لأية أغراض عدائية أخرى ، تلك الاتفاقية التي أعدت بناء على مبادرة من الاتحاد السوفياتي . ومن الخطوات الهامة ان يتم تنفيذ التدابير التي وردت في مذكرة الاتحاد السوفياتي بشأن المسائل المتعلقة بانهاء سباق التسلح ونزع السلاح التي قدمها وفد اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية كي تنظر فيها الجمعية العامة في دورتها الحادية والثلاثين .

ان عقد معاهدة عالمية بشأن عدم استعمال القوة في العلاقات الدولية ، على النحو الذى اقترحه الاتحاد السوفياتي ، والأخذ باقتراح الدول الموقعة على معاهدة وارسو ان يلزم جميع المشتركين في المؤتمر الأوروبي أنفسهم بألّا يكونوا هم البادئين باستعمال الأسلحة النووية ضد بعضهم البعض ، من شأنهما خدمة المصالح الأساسية المتعلقة بتعزيز الأمن الدولي .

وان القضاء على بؤر التوتّر القائمة يعتبر أمرا عظيم الأهمية في الكفاح في سبيل السلم . ولذلك فان جمهورية بييلوروسيا الاشتراكية السوفياتية تؤيد بقوة ازالة آثار العدوان الاسرائيلي في الشرق الأوسط والتسوية السلمية لمشكلة قبرص وغيرها من المنازعات الدولية . وجمهورية بييلوروسيا الاشتراكية السوفياتية تؤيّد الكفّ ، دون شرط ، عن سياسات الفصل العنصرى والسياسات العنصرية في الجنوب الافريقي ، والتنفيذ التام لاعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة .

لقد تم احراز نجاح كبير في الكفاح من أجل السلم والأمن الدولي . بيد ان قوى الرجعية والعدوان لم تقلع عن محاولاتها الرامية الى جعل الحالة الدولية تتفاقم مرة اخرى ، وتعقيد العلاقات بين الدول ومضاعفة سباق التسلح . وثمة محاولات تبذل على نحو مستمر اثناء مفاوضات نزع السلاح بغية احراز مزايا عسكرية من جانب واحد وبالتالي تهديد أمن الدول الأخرى . وان الاعمال التي تستهدف التدخل في الشؤون الداخلية للدول ، وإحياء رواسب " الحرب الباردة " تعرّض هي الأخرى للخطر عملية دعم الثقة والتعاون المتبادلين فيما بين الشعوب .

ان جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية تؤيّد باستمرار تنفيذ الاعلان الخاص بتعزيز الأمن الدولي ، وترى انه ينبغي لجهود الدول جميعها ان توجه صوب حل المشاكل الدولية الحالية ، وتنمية التعاون المنصف فيما بين الدول ، وبلوغ الهدف الرئيسي للأمم المتحدة ألا وهو صيانة السلم والأمن الدوليين .

الجمهورية الديمقراطية الألمانية

[الأصل : بالانكليزية]
[٢٧ حزيران/يونيه ١٩٧٧]

منذ اعتماد الجمعية العامة في دورتها الخامسة والعشرين المنعقدة بتاريخ ١٦ كانون الاول/ديسمبر ١٩٧٠ لاعلان تعزيز الأمن الدولي ، حدثت تغييرات ايجابية كبيرة في الموقف الدولي . فقد تحقق تقدم ملحوظ في الجهود المبذولة من أجل السلم الدائم والتقدم الاجتماعي . ولقد ساهمت الجمهورية الديمقراطية الالمانية في تحقيق هذا الهدف وستتعاون أيضا بنشاط في المستقبل من أجل تعزيز ما أنجز في هذا الصدد والتوسّع فيه .

ولزيادة تعزيز الأمن الدولي ، بالمعنى المقصود في اعلان الأمم المتحدة ، من الضروري حظر العدوان واستخدام القوة في العلاقات بين الدول ومراعاة مبادئ سيادة الدول الأخرى واحترام سلامتها الاقليمية وعدم التدخّل في شؤونها الداخلية ودعم الشعوب في جهودها من أجل الحصول على حقها في تقرير مصيرها الوطني والاجتماعي . ومن الضرورة الملحّة أيضا بمكان اتخاذ التدابير اللازمة للحد من التسلّح ونزع السلاح وذلك حتى يستقر الانفراج السياسي ويصبح في النهاية ثابتا لا يتزعزع .

وان العدد الكبير من المعاهدات الثنائية والمتعددة الأطراف المعقودة بين الدول يتيح أساسا للأمن الدولي . ولا شك في أن جعل هذه الأحلاف فعّالة يتوقّف على استعداد جميع الأطراف المعنية لاحترام الالتزامات الدولية التي ارتبطت بها ، مما يخلق الثقة اللازمة لعقد اتفاقات دولية أوسع مدى .

وتسير سياسة التعايش السلمي والانفراج في طريقها قدما رغم كافة العقبات . الا اننا لا يمكننا ان نتجاهل أنشطة الأوساط الامبريالية التي ترى الآن كما كانت ترى من قبل ان الحرب هي الوسيلة لتحقيق مصالحها الأنانية . وتوسّع نطاق سباق التسلّح وتدفع البشرية الى العودة " للحرب الباردة " . فعلى جميع القوى التي ، بصرف النظر عن اختلافاتها الأيديولوجية ، توافق على التعايش السلمي بين الدول والشعوب ، ان تناهض هذه الدوائر بصورة حاسمة .

وفي القرار الخاص بتنفيذ اعلان تعزيز الأمن الدولي الذى اتخذته الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها الحادية والثلاثين ، رحبّت الجمعية العامة بمؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا ودعت الدول التي اشتركت فيه الى تنفيذ الوثيقة الختامية في مجموعها .

وتعمل الجمهورية الديمقراطية الألمانية بمسؤولية ودون تزعزع من أجل تنفيذ المبادئ والتوصيات الواردة في الوثيقة الختامية . وهذا يسرى أيضا على علاقاتها الثنائية وعلى التدابير المتخذة في مجال العلاقات متعددة الأطراف . وترى الجمهورية الديمقراطية الألمانية أن توسيع العلاقات التعاقدية وعقد مشاورات سياسية منتظمة بين الدول المشتركة في المؤتمر من الأمور ذات الأهمية الخاصة من حيث تطبيق نتائج هلسنكي . ان عقد مؤتمرات لعموم أوروبا في مجالات الطاقة والنقل والبيئة سيكون مفيدا لجميع شعوب القارة .

وما من شك في أن الوثيقة الختامية هي برنامج طويل الاجل لتنمية العلاقات بين الدول على أساس مبادئ التعايش السلمي . ويجب بصفة خاصة النظر الى اجتماع بلغراد في هذا السياق . ولذلك ينبغي ألّا يقتصر هذا الاجتماع فقط على تحليل ما تم عمله حتى الآن ، بل عليه أيضا أن يقدّم توصيات ملموسة واقتراحات ذات صلة بمسائل التعاون في المستقبل . ذلك ان تعزيز الأمن وانماء التعاون يتطلّبان قيام جوّ بنّاء وخلّاق في اجتماع بلغراد .

واذ تساهم الجمهورية الديمقراطية الألمانية بنشاط في زيادة تحسين الوضع في القارة الأوروبية فهي لا تنسى اطلاقا الهدف الذى أعلنته الأمم المتحدة وهو توسيع نطاق عملية الانفراج بحيث تشمل العالم أجمع . ولذا فهي تؤيّد اقتراح اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية الرامي الى عقد معاهدة عالمية بشأن عدم استخدام القوة ، وهو الاقتراح الذى استجابت اليه غالبية الدول الأعضاء في الأمم المتحدة . فهذه المبادرة دليل جديد على السياسة السلمية التي اتبعها الاتحاد السوفياتي ، على الدوام ، منذ ثورة تشرين الاول/اكتوبر الاشتراكية العظيمة ، التي يحتفل بذكراها الستين هذا العام في جميع أنحاء العالم . وسيساهم تنفيذ الاقتراح السوفياتي مساهمة حاسمة في جعل الاحجام عن استخدام القوة قانونا ينظّم أنشطة الدول ، لا يمكن مخالفته .

ولن تنجح الجهود التي تهدف الى تعزيز الانفراج السياسي وتوسيعه بحيث يشمل العالم أجمع في النهاية ، إلّا إذا توقّف سباق التسلّح . ففي اعلان بوخارست الصادر في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٦ قالت الدول المشتركة في حلف وارسو :

"لا يزال وقف سباق التسلّح وتحقيق نزع السلاح بدءا بالسلاح النووى ، لا زالة خطر نشوب حرب عالمية ، هدف البشرية الأوضح والأكثر الحاحا ، فبدون تحقيقه يستحيل ان تصبح الاتجاهات الايجابية في تطوّر العلاقات الدولية أمرا لا رجعة فيه ، ويتعذّر ضمان استتباب أمن حقيقي" . (A/31/431-S/12255 - المرفق الاول - ص ٤) .

وينبثق الاعلان من الهدف النهائي وهو نزع السلاح التام الشامل . ويتضمّن المبادئ الارشادية لمزيد من التفاوض على الصعيد الدولي ويرسم في الوقت نفسه الوسائل التي يمكن بواسطتها حل مشاكل مختارة في وقت قصير .

وتود الجمهورية الديمقراطية الألمانية في هذا الاطار ان تسترعي النظر الى الاقتراح الموجّه الى الدول الموّقعة على وثيقة هلسنكي الختامية بأن تتفق على ألّا تكون هي أولى الدول التي تستخدم الأسلحة النووية الواحدة ضد الأخرى . فمن شأن ذلك أن يساهم في تعزيز الأمن في أوروبا وفي غيرها من مناطق العالم . وكذلك فان التعهّد بعدم زيادة عدد أعضاء حلف وارسو وحلف شمال الأطلنطي سيكون له أثر ايجابي في تطور العلاقات الدولية .

ومن الخطوات الهامة نحو تحقيق نزع السلاح النووى ، ان توقف جميع الدول التي تملك الأسلحة النووية تجارب الأسلحة وقفا تاما وشاملا ، وان تضمن عدم انتشار الأسلحة النووية . ولا زدياد عدد الدول التي تملك الأسلحة النووية أثر حاسم في زيادة خطر الحرب النووية وتعقيد المفاوضات في هذا المضمار زيادة عن تعقيدها الحالي . ويجب ألّا يسمح للشركات عبر الوطنية باخضاع مصالح أمن الشعوب الأساسية لدوافعها الرامية الى الحصول على الربح .

وتشترك الجمهورية الديمقراطية الألمانية في وضع اتفاقات بشأن القضاء على أسلحة التدمير الشامل الأخرى وحظر انتشارها وانتاجها . وهذا يسرى بصفة خاصة على الأسلحة الكيميائية التي لا يجب تأخير منعها بسبب طلبات رقابة ليس لها مبرر .

وعلاوة على الترتيبات الاختيارية المتصلة بمجالات محددة ، من الضرورى فرض حظر عام على استحداث وصناعة أنواع جديدة من أسلحة التدمير الشامل وأشكال جديدة من هذه الأسلحة . ولقد أضفت مبادرة الاتحاد السوفياتي بشأن إبرام مثل هذه المعاهدة أبعادا جديدة على الجهود الموجهة ضد سباق التسلّح . وسوف يخلق تحقيقها ظروفا ملائمة لكامل سلسلة المفاوضات الخاصة بنزع السلاح ، وسوف يكون له أثر وقائي على التطورات الممكنة في تكنولوجيا الأسلحة .

وتؤيّد الجمهورية الديمقراطية الألمانية جميع المساعي الرامية الى ادخال الأسلحة التقليدية في نطاق عملية الحد من التسلّح ونزع السلاح والى تعزيز الأمن الدولي عن طريق اتخاذ تدابير مشتركة . وتعلّق الجمهورية الديمقراطية الألمانية إهتماما كبيرا على محادثات فيينا ، التي لاتحرز ، مع الأسف ، أى تقدم ، لأن الطرف الغربي متمسّك بفكرة تحقيق مزايا من جانب واحد على حساب الدول الاشتراكية المشتركة في المحادثات .

ولا يمكن لمفاوضات نزع السلاح على جميع المستويات أن تنجح الا اذا قامت على مبدأ تحقيق أمن متساو لجميع الأطراف وعلى مراعاة متبادلة للمصالح المشروعة للأمن . وأسوة بالعديد من الدول ، فان الجمهورية الديمقراطية الألمانية تدعو الى بدء مرحلة جديدة من الجهود الرامية الى الحد من التسلّح ونزع السلاح . وترى ان من شأن عقد مؤتمر عالمي لنزع السلاح ان يحفّز هذا المشروع بأقصى قدر من الفعالية . ويجب أن ينال اعداده اهتماما كبيرا جدا من جانب الدورة الخاصة للأمم المتحدة المعنية بمشاكل نزع السلاح .

ولتعزيز ما يتطلبه الأمن الدولي من ازالة الخلافات الدولية القائمة حاليا ومنع ظهور بؤر توتّر جديدة ، فان الجمهورية الديمقراطية الألمانية تؤيّد تحقيق تسوية سلمية في الشرق الأوسط على أساس الميثاق والقرارات ذات الصلة الصادرة عن مجلس الأمن والجمعية العامة للأمم المتحدة . وعملا باعلان تعزيز الأمن الدولي ، لا بد من تطبيق مبدأ منع احتلال الأراضي عن طريق العدوان .

ومن الشروط التي ينبغي أن تسبق تسوية نزاع الشرق الأوسط انسحاب القوات الاسرائيلية من جميع الأراضي العربية التي احتلتها في عام ١٩٦٧ وتطبيق حق تقرير المصير بالنسبة للشعب العربي في فلسطين بما في ذلك حق اقامة دولة خاصة به وضمانات لحق جميع دول المنطقة في أن تنعم بوجود مستقل وفي التنمية وفي الأمن . وتؤيد الجمهورية الديمقراطية الألمانية المشروع الخاص بتسوية نزاع الشرق الأوسط الذى قدمه السيد ل . بريجنيف الأمين العام للحزب الشيوعي في الاتحاد السوفياتي ورئيس مجلس السوفيات الأعلى باتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية (١) ، وتكرر تأييدها لاستئناف مؤتمر جنيف للسلم في الشرق الأوسط في أقرب وقت ممكن مع تمثيل منظمة التحرير الفلسطينية فيه على قدم المساواة .

وهناك بؤر نزاع كامنة في الجنوب الافريقي . فالأنظمة العنصرية غير الشرعية تزيد من الارهاب من أجل قمع شعوب جنوب افريقيا وناميبيا وزمبابوى التي تكافح في سبيل حقوقها الأساسية كما ترتكب أعمالا عدوانية ضد البلدان الافريقية المجاورة . ان نظام فورستر يسيء استخدام ناميبيا بجعلها منطقة للعمليات العسكرية . وقد أثبت مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة هذه الحقيقة بكل وضوح وأدانها بمناسبة الكلام عن العدوان ضد أنغولا . ولكن لم تبد جميع الدول استعدادها لاستخلاص النتائج اللازمة . والمهم هو أن تطبّق على جمهورية جنوب افريقيا التدابير الالزامية التي يحق لمجلس الأمن للأمم المتحدة اتخاذها بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة وأن يفرض حظر شامل على تزويدها بالأسلحة . ولا يجب أن يتأخّر منح الاستقلال لناميبيا وزمبابوى اكثر من ذلك . ونحن متضامنون مع الدول الافريقية ومع حركات التحرير الوطني التي تناهض المؤامرات الامبريالية الرامية الى التمسك بعلاقات السيطرة القديمة تحت ستار الاستعمار الجديد .

وقد قال اريخ هونيكر الامين العام للجنة المركزية لحزب الوحدة الاشتراكي في الجمهورية الديمقراطية الألمانية ورئيس مجلس الدولة فيها ، وذلك في رسالة بعث بها الى اللجنة الخاصة للأمم المتحدة المعنية بمناهضة الفصل العنصرى بتاريخ ٢١ اذار/مارس ١٩٧٧ :

---

(١) في خطاب ألقاه أمام المؤتمر السادس عشر لنقابات العمال السوفياتية في اذار/مارس ١٩٧٧ (براودا - عدد ٢٢ اذار/مارس ١٩٧٧).

" بذلت مؤخرا محاولات متزايدة لاستخدام أساليب الاستعمار الجديد لمناهضة كفاح حركات التحرير الوطني . ومع ذلك فان شعوب جنوب افريقيا ليس لها فقط الحق غير القابل للمنازعة في الاستقلال الوطني والحرية بل لها أيضا الحق في أن تختار دون تدخل من الخارج نوع النظام الاجتماعي والاقتصادي الذي تريد ان تعيش في ظله ". (A/AC.115/L.462 ، ص ١٣) .

ولا يجوز لأحد ان يغض النظر عن مبادئ ميثاق الأمم المتحدة أو أن يخلق بؤر نزاع في افريقيا أو أن يساعد على ظهور مثل هذه البؤر من أجل حماية مصالح الشركات عبر الوطنية .

واذ يقوم دور منظمة الأمم المتحدة على أساس الميثاق وتنفيذه ، فقد ازداد دورها في الكفاح من أجل تعزيز السلم . وتؤكد الجمهورية الديمقراطية الألمانية من جديد وجهة نظرها بأن الميثاق ومبادئه المادية والاجرائية المعترف بها عموما ، يجب أن تظل سليمة لكي تكون أساسا متينا لأنشطة المنظمة . فهذا هو أفضل ضمان لقيام الأمم المتحدة بعمل أكثر فعالية في تعزيز السلم والأمن الدوليين .

الجمهورية العربية السورية

[الاصل : بالعربية]
[١١ نيسان/ابريل ١٩٧٧]

١ - ان تنفيذ الاعلان الخاص بتعزيز الامن الدولي يجب أن يتم في ظل ميثاق الامم المتحدة ومبادئه الاساسية وتحت رقابة الامم المتحدة الفعالة وعلى أساس عالمي .

٢ - وتحقيقا لتلك الغاية المثلى يجب ازالة الاسباب الرئيسية التي تحول دون استكمال تنفيذ هذا الاعلان والتي تكمن في وجود بؤر التوتر الدولية وترجع أساسا الى قوى الامبريالية والاستعمار والاستعمار الجديد والاستعمار الاستيطاني والصهيونية والعنصرية وماعداها من أشكال السيطرة الاجنبية التي تستخدم الضغط والقوة أو التهديد بهما كوسيلة لاعاقة التحرر السياسي والاقتصادي والاجتماعي للامم المتحدة وبذلك تنكر عليها حقها الطبيعي في الحرية والكرامة وتقرير المصير كما هي الحال بالنسبة لشعبنا العربي في فلسطين .

٣ - ان اقامة النظام الدولي الجديد في مجالاته السياسية والاقتصادية يمكن أن يساهم مساهمة ايجابية في توطيد الامن والسلام الدوليين ولا سيما عندما يتركز على العدالة والمساواة ويستهدف تصحيح العلاقات غير المتكافئة ولا المتوازنة القائمة في الوقت الراهن بين الدول الاعضاء بما يضمن الاستثمار الكامل والفعال للدول لمواردها وثرواتها الطبيعية .

٤ - ان نزع السلاح التام الشامل ولا سيما السلاح النووي وتحت الاشراف الدولي الناجع هو الضمان الفعال لامن العالم وسلامه ، وفي هذا الاطار يجب على المجتمع الدولي أن يولي أهمية خاصة الى

الدورة الاستثنائية الخاصة التي دعت الجمعية العامة الى عقدها في ١٩٧٨ لبحث مواضيع نزع السلاح ووضع التوجيهات الحاسمة والحلول الناجعة امام المؤتمر العالمي المرتقب عقده في اعقاب ذلك للمتابعة والتنفيذ .

٥ - والى أن يتحقق ذلك يجب - كخطوة أولية - التوقف الكامل والفورى عن اجراء اية تجارب نووية وكذلك الكف بشكل لا يحتمل التأويل عن استخدام أو التهديد باستخدام الاسلحة النووية والكيماوية والبكتريولوجية وسواها من أسلحة التدمير الشامل الى جانب الموجود من تلك الاسلحة وذلك لحين وضع الاتفاقية الدولية المتعلقة بحظر التجارب النووية موضع التنفيذ .

٦ - الترابط الوثيق بين تعزيز الامن الدولي في اوروبا وبين تعزيزه في مناطق متوترة أخرى من العالم كمنطقة البحر الابيض المتوسط ومنطقة الشرق الاوسط ، وفي هذا الاطار يجب الدعوة الى حث الدول الاطراف في مؤتمر الامن والتعاون الاوروبي على تنفيذ وثيقة البحر الابيض المتوسط الواردة في بيان هلسنكي الختامي تنفيذا كاملا ، كما يجب على دول العالم الثالث أن تتشاور فيما بينها من أجل التوصل الى موقف مشترك يعكس تطلعاته في مؤتمر بلغراد المقرر عقده في ١٩٧٧ لاستعراض نتائج مؤتمر الامن والتعاون الاوروبي مع مراعاة الترابط الجذرى بين تنفيذ الوثيقة وبين الشرط المسبق لازالة جميع بؤر التوتر وآثار العدوان في المنطقة .

وفي تقدير حكومة الجمهورية العربية السورية أن هذه الاسس والمبادئ يمكنها أن تساهم في تعبيد الطريق أمام تنفيذ الاعلان الخاص بتعزيز الأمن الدولي .

رومانيا

[الأصل : بالفرنسية]
[٢٦ آب/أغسطس ١٩٧٧]

يشير الممثل الدائم لجمهورية رومانيا الاشتراكية لدى الأمم المتحدة الى مذكرتي الأمين العام فيما يتعلق بقرارى الجمعية العامة ٣١/٩١ و ٣١/٩٢ ، ويتشرف بأن ينقل اليه بعض فقرات من الخطاب الذى ألقاه في ٢٨ آذار/مارس ١٩٧٧ السيد نيقولاى شوسيسكو رئيس جمهورية رومانيا الاشتراكية في الجلسة المشتركة للجنة المركزية للحزب الاشتراكي في رومانيا والجمعية الوطنية الكبيرة والمجلس الاعلى للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والجهاز المركزى للحزب والدولة .

مقتطفات من الخطاب الذى ألقاه في ٢٨ آذار/مارس ١٩٧٧ السيد نيقولاى شوسيسكو رئيس جمهورية رومانيا الاشتراكية ، في الجلسة المشتركة للجنة المركزية للحزب الاشتراكي في رومانيا ، والجمعية الوطنية الكبيرة ، والمجلس الاعلى للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ، والجهاز المركزى للحزب والدولة

حين ركز الحزب والدولة على التشييد الناجح للاشتراكية في رومانيا وجعلاه محور ما نضطلع به من أنشطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية في البلاد ، وضعنا أيضا في اهتمامهما ، في الوقت نفسه ، تنفيذ ما صدر عن المؤتمر الحادى عشر للحزب الاشتراكي في رومانيا من توجيهات ، في ميدان السياسة الخارجية ، تنفيذا كاملا ، وتحقيق زيادة مطردة من اسهامنا في حل المشاكل الدولية ، وتشجيع التعاون والسلم بين الامم .

ومرة أخرى ، أكدت تطورات الاحداث التي وقعت خلال هذه الفترة صواب ما توقعه المؤتمر الحادى عشر وما استنتجه بشأن التغييرات الكبيرة التي تطرأ على الحياة الدولية ، وبشأن التوجيهات الاساسية التي تبنى عليها السياسة الخارجية لجمهورية رومانيا الاشتراكية .

ولقد استمر حدوث تغييرات ثورية واسعة النطاق على الصعيدين الاجتماعي والوطني في العالم ، كما استمر حدوث تغييرات عميقة في الميزان العالمي للقوى العاملة في سبيل قضية التقدم والسلم . والسمة المميزة لهذه التغييرات هو ما يزداد تأكيده بقوة يوما بعد يوم من تصميم الشعوب واصرارها على أن تضع حدا الى الابد لاستمرار تفاقم السياسة الامبريالية القائمة على السيطرة والقمع والقوة والاستبداد ، وأن تنهض وبيدها السيادة المطلقة على مصيرها وثرواتها الطبيعية ، بسياسة جديدة تقوم على المساواة والاحترام بين الامم ، وعلى التعاون المتعدد الاطراف في جو من الثقة والامن . فقد حققت البلدان الاشتراكية انجازات جديدة وهامة في مجال تنميتها الاقتصادية والاجتماعية ، وازدادت قوة الاشتراكية في العالم وتأثيرها في التنمية الاجتماعية المعاصرة ازديادا مطردا . وأعلنت اعداد متزايدة من الشعوب ، ولاسيما في البلدان النامية التي تحررت ، بعد الحرب ، من السيطرة الاستعمارية ، رغبتها وتصميمها على أن تمضي ، بشكل أو آخر ، في طريق الاشتراكية . واستمرت عملية ازالة آخر مخلفات الاستعمار . وتضاعفت مكافحة الاستعمار الجديد في سبيل القضاء نهائيا على سياسة التمييز والفصل العنصريين . كما تضاعفت جهود الدول الجديدة التي تسير على طريق التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستقلة في سبيل دعم الاستقلال الوطني ؛ وأصبحت هذه الدول تؤثر تأثيرا يزداد قوة يوما بعد يوم في مجرى الحياة الدولية . وكان من نتائج هذه التغييرات أن تقلص المجال الذى يعمل فيه نشاط الامبريالية ونفوذها ، وتفاقمت خطورة التناقضات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والوطنية التي يعاني منها النظام الرأسمالي العالمي . وشاهدت البلدان الرأسمالية المتقدمة النمو ازديادا شديدا لنفوذ القوى اليسارية والقوى الديمقراطية التي تؤيد التغييرات المجددة والتقدمية في حياة المجتمع . وفي هذا الوقت بالذات ، نشاهد اتجاها نحو جمع القوى وتوضيح المواقف السياسية لبعض الدول التي يسهمها أن تنهض بسياستها ، وأن تكفل لنفسها القيام بدور رئيسي على المسرح الدولي . كما نشاهد في الوقت نفسه ، ازديادا ملحوظا في أنشطة

الشركات عبر الوطنية التي تحاول أن تضاعف من ارباحها على حساب سيادة الشعوب ومصالحها الوطنية ، الامر الذى أثار وجوها من المعارضة الشديدة حتى في البلدان الرأسمالية المتقدمة النمو ، لسياسة وأنشطة الشركات عبر الوطنية ، والاحتكارات الدولية الكبيرة . ثم ان ظاهرة الازمات التي يعاني منها النظام القائم على الاستغلال والتي شملت جميع ميادين الحياة الاقتصادية والاجتماعية لهذا النظام ، قد بينت ، بشكل يزداد وضوحا يوما بعد يوم ، أن العلاقات القديمة المبنية على عدم المساواة ، وعلى القمع ، والاستبداد ، والتي نشأت عن الامبريالية والاستعمار قد انقضى عهدها تاريخيا ، وانها صائرة حتما الى الزوال بحيث لن يستطيع أى شيء ولا أى شخص أن يمنع انتصار النظام الاقتصادى الجديد ، ويحول دون تشييد عالم أعدل وأفضل فوق كرتنا الارضية .

ان نضال القوى الثورية ، الديمقراطية ، المناهضة للامبريالية قد تضاعف في العالم بأسره ، كما يتضاعف باستمرار الدور الذى تقوم به الطبقة العاملة والفلاحون والمثقفون ، والفئات الاجتماعية الاخرى ، والنساء ، والشبيبة ، والجماهير الشعبية الواسعة في تثبيت قواعد سياسة جديدة تقوم على احترام الاستقلال والسيادة الوطنيين ، وعلى حق الشعوب في تقرير مصيرها بكل حرية وبدون أى تدخل خارجي .

وعلى أثر هذه التغييرات الثورية ، ظهر اتجاه جديد ، ايجابي نحو الانفراج ، والثقة ، والتعاون بين الامم ، أخذ يسود في العالم . ومما لا شك فيه أنه لا ينبغي أن ننسى في أى وقت من الاوقات ، أن ازدياد الانفراج والتعاون يتطلبان جهودا متصلة ومصرة طالما ظلت هناك قوى رجعية في العالم لا تتفاعل مع هذا التطور الايجابي وطالما ظلت هذه القوى لها القدرة على أن تعرض السلم والامن الدوليين للخطر .

على أن التحليل المادى الجدلي للتغييرات الكبيرة التي تحدث في العالم الراهن ، يبين أن كل ما يحدث من التطورات المعاصرة يخلق ظروفا ملائمة لايجاد علاقات دولية جديدة ، واقامة سياسة المساواة الكاملة والاحترام والتعاون بين الامم . ولهذا فان حل المشاكل الكبرى التي تواجه البشرية ، بروح من الديمقراطية ولصالح الدول كافة ، يتطلب اتحادا متينا كما يتطلب نضال الشعوب والقوى المتقدمة في سائر الانحاء .

أما نحن فاننا نضع في الصدارة ، وهذا أمر طبيعي ، تحقيق الامن والسلم في أوروبا ، تمشيا مع الروح التي انبثقت عنها الصكوك المعتمدة في هلسنكي ، والتي تشكل كلا متكاملا . لقد اعتبرنا هذا الاجتماع الاوروبي والصك الختامي الذى تم اعتماده بعد ذلك باتفاق الرأى من اللحظات التاريخية في حياة قارتنا ، التي فتحت آفاقا واسعة لاقامة جو من الثقة والامن والتعاون بين سائر الدول .

على أن ما تم عمله ، خلال الشهور العشرين المنصرمة ، مما يهدف الى جعل الالتزامات المأخوذة في هلسنكي حقيقة محسوسة ، لا يزال أقل مما يكفي بكثير .

ونحن نرى أنه يجب اعطاء الاولوية الى اقامة التعاون على نطاق واسع وبدون قيود ، في جميع الميادين وبين جميع دول القارة ، في ظروف من المساواة الكاملة والاستيازات المتبادلة .

ولعل من المفيد ، سعيا الى انعاش العلاقات الثنائية والمتعددة الاطراف فيما يتصل بالمشاكل ذات المصلحة المشتركة ، أن يعقد اجتماع تشترك فيه جميع الدول الاوروبية ، ويخصص للتعاون الاقتصادي ، والتبادل التكنولوجي ، وتبادل المعلومات فيما يتعلق بنتائج البحث العلمي والتكنولوجي ، وغير ذلك من الميادين . وفي هذا الشأن ، تؤيد رومانيا الاقتراحات التي تقدم بها الاتحاد السوفياتي لعقد اجتماعات أوروبية في ميادين النقل ، والطاقة ، وحماية البيئة ، وفي غيرها من القطاعات ذات المصلحة المتبادلة أيضا .

وينبغي أن لا ننسى أنه لا يزال في أوروبا ، الى جانب البلدان المتقدمة النمو من الناحية الاقتصادية ، بلدان نامية . وأن هذه الحقيقة تفرض قيام تعاون يساعد على تمكين جميع الدول من الوصول الكامل الى التقنيات الحديثة والى مكاسب الثورة التكنولوجية العلمية المعاصرة .

كما يجدر أيضا توسيع التعاون بين الدول الاوروبية في الميدان الثقافي والفني وغيره من الميادين ذات الطابع الانساني . وفي رأينا أن عقد اجتماعات فيما يتعلق بوسائل تحسين ظروف العمل والحياة للجماهير الكادحة ، بما فيهم أولئك الذين يضطرون الى مغادرة وطنهم للبحث عن عمل ، هي من الامور الضرورية الى حد بعيد . ولكن للاسف ، تحاول بعض الاوساط الغربية حصر المشاكل ذات الطابع الانساني في بضعة جوانب فقط - ليست لها دائما أهمية حقيقية - مما يشوه الروح التي انبثقت عنها صكوك هلسنكي .

ولا يسعنا أن نتجاهل أيضا حقيقة أن الاوساط الرجعية ، والفاشية الجديدة في عدد من البلدان قد استأنفت نشاطها ، وأنها تحاول تسميم المناخ السياسي الدولي ، وبث روح الفرقة بين الشعوب ، ونسف تنفيذ صكوك هلسنكي . ولا ينبغي أن ننسى الدروس المؤلمة التي علمنا أياها التاريخ ، وأخطاء الماضي التي كلفت الشعوب الاوروبية وسائر شعوب العالم ثمنا باهظا ؛ ولهذا يتعين على الحكومات ، والساسة ، والرأي العام الديمقراطي أن لا يقفوا من هذه التظاهرات موقفا سلبيا ومواداعا ، وأن يحاربوها ويرفضوها بحزم . ونظرا لأن بعضهم في عدد من هذه البلدان يتناقش مناقشات كثيرة على هامش المشاكل الانسانية ، أود أن أشير بهذه المناسبة أيضا الى أن رومانيا ، تمشيا مع روح التصور الثوري للانسانية ، قد حلت منذ زمن طويل ، وبصورة جذرية ، مشاكل الشعب كله الحيوية والاساسية . فقد تم في بلادنا القضاء على استغلال الانسان للانسان قضاء لا رجعة فيه ، كما تم انشاء ظروف للعمل لجميع المواطنين ، ووضع حد للسياسة القديمة القائمة على الشقاق القومي ، وتحققت المساواة الكاملة في الحقوق لجميع العمال بدون تمييز على أساس القومية ؛ كما أتيح لهم امكان التمتع الكامل بمكاسب الاشتراكية والتمتع بحياة حرة كريمة ، وذلك بالاشتراك الحثيث والفعلي في قيادة المجتمع وفي التشييد الواعي لمصيرهم وتاريخهم . أما فيما يتعلق ببعض المشاكل ، كمشكلة تحقيق جمع شمل الاسر ، فان رومانيا قد أوجدت حلا لهذه المشاكل قبل انعقاد المؤتمر الاوروبي في هلسنكي بزمن طويل وقبل اعتماد صكه الختامي ، تمشيا مع أسمى ما يتميز به مجتمعنا من روح انسانية . وستعمل بلادنا في المستقبل أيضا على حل هذا النوع من المشاكل طبقا لسياستها الانسانية التقليدية . وفي نفس الوقت لا يمكننا أن نسكت عما يجرى في بعض البلدان ، وراء ستار الاهتمام المزعوم بالمشاكل الانسانية ، من نشاط خبيث لتحريض بعض المواطنين في رومانيا ، من مختلف القوميات ، على ترك وطنهم ومهاجرته . ولا بد من أن يدرك الجميع أن مشكلة الهجرة ليست مشكلة انسانية اطلاقا ، وأنها تمثل مسألة سياسية هامة

بالنسبة لكل شعب وبالنسبة للعلاقات فيما بين الدول . ولهذا فاننا نعتبر الانشطة التي تبذل في الخارج لتحريض بعض المواطنين في رومانيا على الهجرة ، موقفا عدائيا نحو رومانيا . وكذلك فان تحريض رعايا الجنسيات الاخرى على مغادرة البلاد يهدف هو أيضا ، في النهاية ، الى الاخلال بنظام بعض قطاعات أنشطة مجتمعنا وخلق مصاعب لدولة رومانيا . ولهذا ترفض حكومتنا بحزم هذه الاعمال ، وتعتبرها تدخلات خطيرة في الشؤون الداخلية لرومانيا ولن تسمح لأحد بتحقيق ذلك .

ومن الواضح أن هذه الاعمال ليس لها اطلاقا أية علاقة بالمبادئ الانسانية . فهل من الانسانية استغواء الناس بوعود تمنيهم بظروف مادية أفضل في البلدان الاكثر تقدما ، اقتصاديا ، لكي يهجروا وطنهم وأهاليهم وأصدقاءهم والمناخ الذى ولدوا فيه ، وترعرعوا ، وتعلموا ، وتكونوا في ظلاله كما يتكون الناس ؟ بالعكس ، ان هذه الممارسات تنطوى على طابع لا انساني شديد العمق ، يمس بكرامة الانسان وبما يملكه من ملكة التعبير عن نفسه وتثبيت شخصيته الكاملة في الاطار الاجتماعي الذى نما فيه ، كما أنها تقتلع المواطنين من جذورهم الاجتماعية والوطنية ، وتمثل ، في الواقع ، مفهوما عدميا . وهي ممارسات يمكن أن تسفر عن عواقب وخيمة بالنسبة لمعنويات الناس وحالتهم النفسانية .

ان رومانيا تميز تمييزا واضحا بين مشكلة جمع شمل الأسر - التي تقف ازاءها موقفا متفهما في الحالات التي لها مايبررها - ومشكلة الهجرة ، التي تقف ازاءها موقفا معارضا تماما . فالمطلوب لتنفيذ المبادئ الانسانية المسجلة في صكوك هلسنكي هو أن يوضع حد للتحريض على الهجرة ، وعلى أى نشاط من أنشطة اغواء رعايا الدول الأخرى ، وتحريض الناس على مغادرة الوطن الذى ولدوا فيه . تلك هي في نظرى ، الوجهة التي يجب أن يوجه اليها اهتمام وجهود القوى الديمقراطية والتقدمية ، واهتمام وجهود الحكومات والشعوب المناضلة في سبيل اقامة مناخ جديد من الانفراج ، والصداقة ، والاحترام المتبادل ، والتعاون المثمر في قارتنا .

كما ترى رومانيا أنه قد يكون من الامور المناسبة أيضا عقد اجتماعات تكرس لاتخاذ اجراءات لمحاربة بعض الظواهر التي يمكن أن تسيء الى التطور السليم للشعوب وخاصة تطور الشبيبة ، مثل استهلاك المخدرات ، والصور والمواد الخليعة ، وانتشار العنف والحقد نحو الانسان ، والعنصرية ، وكل ما باستطاعته أن يلوث الضمائر ويسوق الى تردى الانسان ، وبث الفرقة بين الشعوب . ومن الضرورى في الوقت ذاته القيام بأعمال من شأنها بعث تبادل القيم الروحية بين الامم مثل مهرجانات ومسابقات الفولكلور ، والمسرح ، والموسيقى ، والافلام ، وما الى ذلك ، والندوات وغيرها من اجتماعات رجالات الادب والعلم التي ينتج عنها تعارف أفضل وتعاطف متبادل بين الشعوب ومضاعفة الاتصالات بين مواطني البلدان الاوروبية وفتح كنوز الحضارة الانسانية لسكان القارة قاطبة .

ولقد برهنت ، الحياة على أنه من غير الممكن التحدث عن الامن والسلم الحقيقيين في أوروبا طالما أن سباق التسلح لا يزال مستمرا في قارتنا . ولهذا يتعين حتما السير بسرعة وبتصميم أكبر نحو ازالة المجابهة العسكرية في أوروبا . وفي نظرنا ، أنه لو اضطلعت جميع الدول التي اشتركت في مؤتمر هلسنكي بالتزامات تامة فيما يتعلق بازالة القواعد العسكرية ، وسحب القوات الاجنبية من أقاليم الدول الاخرى ، وخفض القوات الوطنية ، واتخاذ اجراءات أخرى لتعزيز الثقة في القارة لكان ذلك من الامور

المفيدة جدا . وفي هذا الصدد نفسه ، ترى رومانيا انه من الممكن في البداية ، الشروع في خفض ٥ في المائة من الميزانيات والوحدات العسكرية في جميع البلدان التي اشتركت في المؤتمر الاوروبي ، بما في ذلك كندا والولايات المتحدة الامريكية . وسيبرهن اتخاذ مثل هذه الخطوات على أن البلدان الاوروبية مصممة على بذل كل ما في وسعها لخلق جو لا يمكن أن يصبح فيه أى بلد ولا أى شعب ضحية لعدوان أو لتدخل من الخارج .

ومن الامور التي تتسم باهمية خاصة بالنسبة لتحقيق الامن في أوروبا ابرام عهد أوروبي تنضم اليه جميع الدول التي اشتركت في مؤتمر هلسنكي ويتضمن التزاما بعدم استعمال القوة ، أو التهديد باستعمالها وكذلك التزام الدول الحائزة للاسلحة النووية بعدم استعمالها ، بأية حال من الاحوال ، ضد دول أو مجموعات دول أخرى ، كما أن انشاء مناطق سلم ، خالية من الاسلحة النووية ، سيقدم هو أيضا مساهمة ثمينة لقضية الامن الاوروبي .

ونرى أيضا أن من الضرورى التوصل الى عقد اتفاق بين البلدان الاوروبية لاتخاذ موقف مشترك بشأن زيادة اسهامها في انهاء التخلف واقامة نظام اقتصادى وسياسي دولي جديد . وفي رأينا ، أن من الاهمية بمكان أن تعالج هذه المشكلة في اطار اجتماع بلغراد وأن يتم التوصل فيه الى وجوه من التفاهم والحلول الايجابية والى وضع برنامج عمل لجميع البلدان الاوروبية في هذا الاتجاه الاساسي بالنسبة لقضية السلم والتعاون الدوليين .

ويطيب لي أن أوجه من منبر هذه الدورة التي تجمع المحافل العليا لحزبنا ودولتنا نداء رسميا الى الحكومات ، والبرلمانات ، والاحزاب ، والقوى السياسية والاجتماعية المتقدمة ، والى شعوب قارتنا لبذل جهود متواصلة ، بروح من التعاون الواسع والتفاهم ، من أجل تحقيق خطوات جديدة في سبيل المزيد من التقدم نحو تنفيذ الالتزامات التي اتخذت في هلسنكي ؛ وتنفيذ مبادئ الصك المشترك ، واتخاذ اجراءات جديدة شديدة وفعالة في سبيل مضاعفة التعاون فيما بين البلدان الاوروبية وازالة المجابهة العسكرية في القارة ، وخلق جو من الامن الكامل الذى تستطيع جميع الامم أن تنمو فيه بحرية وأن تتعاون لتحقيق سلم دائم . ولنبذل كل ما في وسعنا لتحقيق السلم والامن لشعوبنا ، وللاجيال المقبلة ، وللعالم أجمع .

سيشيـــل

[الاصـل : بالانكليزيـــة]
[١٩ تمـوز/يوليـه ١٩٧٧]

تؤيد حكومة سيشيل كل التأييد القرار ٣١/٩٢ ولكن ليس لديها أية اقتراحات أو معلومـات تقدمها في هذه المرحلة .

العـراق

[الاصـل : بالانكليزيـــة]
[١٩ اب/اغسطـس ١٩٧٧]

تؤيد الحكومة العراقية وتدعم القرارات التي اتخذتها الجمعية العامة بشأن تنفيـذ اعـلان تعزيز الامن الدولي ، بما في ذلك احدث قرار في هذا الصدد وهو القرار ٣١/٩٢ الذى صوتنـا لصالحه . فالحكومة العراقية لا تقتصر على تأييد المبادئ والأحكام الواردة في الاعلان الخاص بتعزيز الأمن الدولي فحسب ، وانما تعرب ايضا عن التزامها بتنفيذها .

فنلنـــدا

[الاصـــل : بالانكليزيـة]
[١٥ اب/اغسطـــس ١٩٧٧]

ترى الحكومة الفنلندية انه تحققت نتائج هامة في وضع انماط سلمية للتعاون الدولي ، الأمر الذى يعتبر جزءا مكملا لعملية تعزيز الأمن الدولي . فقد قام مؤتمر الأمن والتعاون فـــي اوروبـا ، الذى كان أكثر من مجرد رمز للانفراج ، بتعزيز هذا التعاون .

وعشية اجتماع بلغراد لمتابعة اعمال مؤتمر الأمن والتعاون في اوروبا ، فان حكومة فنلنـدا تجد من الأهمية مواصلة وتعميق العملية التي بدأتها الوثيقة الختامية للمؤتمر الموقع عليهـــا فـــي هلسنكي . ولقد شرعت فنلندا ، من جانبها ، في تنفيذ جميع احكام الوثيقة الختامية .

وترى حكومة فنلندا ان احكام مؤتمر الأمن والتعاون في اوروبا ووثيقته الختامية تتفقان مـــع مبادئ ومقاصد ميثاق الامم المتحدة . فبجانب ما لمؤتمر التعاون والأمن في اوروبا من اهميـــة فـي التعاون السياسي والاقتصادى والاجتماعي والثقافي على الصعيد الاقليمي ، فانه ينبغي ان ينظـر

اليه ايضا بوصفه اسهاما في تعزيز السلم والأمن الدوليين على نطاق عالمي . وان حكومة فنلندا على اقتناع بأن مؤتمر الأمن والتعاون في اوروبا قد خلف بالفعل اثرا ايجابيا يجاوز حدود اوروبا .

وانطلاقا من الترابط الوثيق بين نزع السلاح وتعزيز الأمن الدولي فان الحكومة الفنلندية ترى ان نزع السلاح يرتبط بالانفراج . فقد اسفرت عملية تخفيف التوترات الدولية عن فرص جديدة لاحراز تقدم في الجهود المبذولة لنزع السلاح . وعلى العكس من ذلك فان النجاح في استمرار الانفراج لا يكاد يتصور تحقيقه على الأمد الطويل بدون تقدم كبير في ميداني مراقبة الأسلحة ونزع السلاح .

وفي ضوء هذه الاعتبارات الأساسية ، فان حكومة فنلندا رأت انه من المناسب القيام ، في اطار مواردها المحدودة ، بزيادة مساهمتها في مساعي مراقبة التسلح ونزع السلاح . وفنلندا ، اذ ترى في انتشار الاسلحة النووية تهديدا خطيرا للأمن الدولي ، لا تزال تنظر الى معاهدة عدم انتشار الاسلحة النووية بوصفها افضل أداة متاحة لتجنب اخطار انتشار هذه الاسلحة . وتحقيقا لهذه الغاية فقد تقدمت فنلندا بمقترحات لتعزيز الضمانات النووية على أساس شامل . وقد كان موضوع انشاء مناطق خالية من الاسلحة النووية ، بوصفه من المناهج الاخرى القابلة للتطبيق والرامية الى وقف انتشار الاسلحة النووية موضع دراسة شاملة بناء على مبادرة من فنلندا (A/10027/Add.1) ، وتعرب حكومة فنلندا عن الأمل في أن يكون من شأن هذه الدراسة تيسير انشاء تلك المناطق .

وما برحت فنلندا تقدم باستمرار الى مؤتمر لجنة نزع السلاح نتائج مشروع بحث تنفذه لخلق قدرة وطنية على مراقبة الأسلحة الكيميائية وهي تشترك ايضا في اعمال فريق الخبراء السيسمولوجيين المخصص داخل اطار المؤتمر .

ان فنلندا ، وقد وقعت وصدقت على جميع الاتفاقات القائمة المتعددة الأطراف والمتعلقة بنزع السلاح والمطروحة على فنلندا ، قد أيدت اعتماد اتفاقية حظر استخدام تقنيات التغيير في البيئة لأغراض عسكرية أو لأية أغراض عدائية أخرى من قبل الجمعية العامة وقد وقعت فنلندا الاتفاقية في جنيف في ١٨ ايار/مايو ١٩٧٧ . وهي تعرب عن الأمل في أن يجرى الانضمام الى الاتفاقية على اوسع نطاق ممكن . وترى حكومة فنلندا ان المؤتمر الاستعراضي لمعاهدة حظر وضع الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة التدمير الشامل على قاع البحار والمحيطات وفي باطن ارضها ، الذى عقد مؤخرا ، يمثل حدثا ناجحا . ويرجى ان تضيف نتائج هذا المؤتمر الاستعراضي زخما الى المفاوضات الجارية لمراقبة التسلح .

ومن الجلي ان الامم المتحدة تلعب دورا رئيسيا في الحفاظ على الامن الدولي وتعزيزه . وان جميع التدابير الرامية الى دعم قدرتها في هذا الصدد تدعو الى مساندة الدول الأعضاء لها . ويمكن للدورة الاستثنائية المقبلة للجمعية العامة المكرسة لشؤون نزع السلاح ان تعزز ، بشكل هام ، الأمن الدولي عن طريق النهوض بهدف نزع السلاح العام الكامل في ظل مراقبة دولية . ان مؤتمر لجنة نزع السلاح ، وهو أهم الهيئات المتعددة الأطراف المعنية بمفاوضات نزع السلاح ، عاكف على معالجة عدد من المسائل الهامة المتعلقة بمراقبة التسلح ونزع السلاح . اذ تجرى حاليا مفاوضات مكثفة بشأن الحد

من الاسلحة الاستراتيجية ، والمباحثات مستمرة حول الخفض المتبادل للقوات المسلحة والأسلحة في اوروبا . وحكومة فنلندا ، وان كانت تعترف بما يكمن في المسائل المعنية من طابع معقد ، فانها تعرب عن الاسف ازاء انعدام التقدم في هذه المفاوضات ، ذلك ان احراز تقدم ، قبل الدورة الاستثنائية للجمعية العامة ، في المفاوضات الجارية بشأن مراقبة التسلح ونزع السلاح ، من شأنه ان يزيد بشكل ملحوظ من فرص الخروج بنتيجة ناجحة من الدورة .

لقد قدمت فنلندا ، بالنسبة لعدد سكانها وموارد ها الاخرى ، اسهاما كبيرا في انشاء وتشغيل قوات صيانة السلم التابعة للامم المتحدة وهذه المساندة انما نشأت من ايمان فنلندا ايمانا اساسيا بدور المنظمة الحيوى في ميدان صيانة السلم . وما زالت فنلندا على استعداد لمثل هذه الاسهامات ، وهي تؤيد الجهود الرامية الى تعزيز القاعدة السياسية والمالية لعمليات صيانة السلم التي تقوم بها الامم المتحدة .

وتنظر حكومة فنلندا الى التفاعل الاقتصادى بوصفه مكونا اساسيا من المكونات التي تستند اليها العلاقات فيما بين الدول . وينبغي تشجيع وتيسير تنمية مثل هذا الاساس المادى للعلاقات ومن الواضح ان فهم المصالح المشتركة بين الدول يفضي الى زيادة الامن . ومن الامور المفيدة لجميع المشتركين ان التعاون الاقتصادى المنصف يدعم وحدة المصالح هذه ويسهم ايضا في استقرار العلاقات الدولية .

ان حكومة فنلندا تؤيد كلية فكرة الترابط بين التنمية ونزع السلاح . وان استمرار سباق التسلح يتعارض مع المصالح الأمنية للدول الاعضاء ، ويعرض بالمثل للخطر عملية بلوغ أهداف التنمية التي تلتزم بها الدول الاعضاء . واخيرا فان الامن الدولي مرهون باعادة تشكيل العالم اقتصاديا . وان هدف اعادة تشكيل العالم على النحو الذى توخاه القرار المتعلق بانشاء نظام اقتصادى دولي جديد سيتعرض لتهديد خطير اذا ما استمر تحويل موارد العالم الشحيحة لأغراض عسكرية .

مالطة

[الاصل : بالانكليزية]
[١٦ ايار/مايو ١٩٧٧]

ان موقف حكومة مالطة فيما يتعلق بتعزيز السلم الدولي ، واحترام مبادئ القانون الدولي ومبادئ ميثاق الامم المتحدة ، ومسائل عدم التسلح ونزع السلاح ، قد بين بوضوح في الكلمات العديدة التي تم الادلاء بها في الامم المتحدة وغيرها .

ونود ان ، نسترعي الانتباه ، بصفة خاصة ، الى الاقتباسات التالية من آخر بيانات ادلى بها وفد مالطة في الدورة الحادية والثلاثين للجمعية العامة :

(أ) " اننا لا نزال متمسكين بالهدف الرامي الى نزع السلاح العالمي ، غير اننا نشعر ان الافتقار الواضح الى التقدم يدل على انه ينبغي منا ان نركز اكثر على الاجراءات العملية ، وعلى اتباع نهج سياسية متناسقة في مختلف مناطق العالم ، تهدف الى ازالة عدم الثقة والقضاء على جيوب التوتر والعمل ، بذلك ، تدريجيا ، على التخفيف من الحاجة الواضحة الى المواجهة العسكرية بين القوى المتنازعة (A/31/PV.30 ، الفقرة ١٧٧) " .

(ب) " يتحتم علينا الآن ان نحدد اولويات المستقبل . ومن هذه الاولويات ان نركز مزيدا من الجهود على اتخاذ تدابير ملموسة ، وان نؤجل ، مؤقتا على الاقل ، مواصلة التركيز على وضع النظريات . وهناك اولوية ثانية وهي تحديد مجالات التعاون التي يحتمل ان يؤدى فيها العمل السياسي المنسق الى نتائج فعالة . وهناك اولوية ثالثة وهي انشاء جهاز مناسب لانفاذ القرارات ، اذ بغير ذلك ستظل افضل الخطط التفصيلية مجرد حبر على ورق (AC.1/31/PV.5 ، ص ٤) " .

(ج) " . . . ينبغي بذل محاولات حاسمة ومتضافرة للاقلال من خطر النزاع السافر والقضاء عليه . . . وذلك بازالة العناصر التي يمكن ، بكل تأكيد ، ان تؤدى الى تفجر النزاع . وان المناخ السياسي ذاته الذى يوحي بتخفيض القوات على الأرض ينبغي ان يحفز ، بدرجة متساوية ، على تخفيض القوات البحرية في البحر (Ibid, P.5) " .

(د) " . . . اننا نعيش في عصر لا تستطيع فيه دولتان ، مهما بلغتا من القوة ان تنفردا ببناء هيكل السلم . وهذا امر ينبغي ان تدركه الدولتان العظميان ، كما ينبغي لهما ان تشجعا التضافر السياسي بين جميع الدول ذات الشأن التي تضمها منطقة معينة . ان الفرقة لا تكفل النجاح ؛ وغاية ما تفعله هو أن تؤدى الى حالة من الركود . واذا ما تلاقت المصالح ، امكن تحقيق الوحدة (Ibid,P.7) " .

وتطبق الحكومة المالطية هذه المعايير عن ايمان وتسعى جاهدة الى وضعها موضع التنفيذ .

وتحقيقا لهذه الغاية ، واستنادا إلى ما تكنه مالطة من تلطعات الى تحقيق التقدم الاجتماعي والاقتصادى بالوسائل السلمية ، قامت بعديد من المبادرات الاقليمية والدولية :

(أ) الاجتماعات الرباعية للبلدان الواقعة في وسط البحر الابيض المتوسط ، وهي الاجتماعات التي تبدى البلدان المجاورة الاخرى اهتماما بها

(ب) تعزيز الحوار الاوروبي العربي

(ج) الاضطلاع بدور قيادى حازم في مؤتمر الامن والتعاون في اوروبا للعمل على توسيع نطاق الانفراج بحيث يشمل منطقة البحر الابيض المتوسط ولالتماس تأييد الدولتين العظميين للسياسات التي تعزز السلم والوحدة في المنطقة

(د) الاتفاق بين دول البحر الابيض المتوسط على انشاء مركز في مالطة لمكافحة تلوث مياه البحر المتوسط من الزيت

(هـ) انهاء القواعد العسكرية في مالطة بحلول ١٩٧٩

(و) ولاء ثابت لمبادئ عدم الانحياز

(ز) على الصعيد العالمي ، المبادرة التاريخية باعلان قاع البحار وباطن المحيطات الخارجة عن الولاية الوطنية تراثا مشتركا للانسانية

(ح) عرض استضافة السلطة الدولية لقاع البحار المقترح انشاؤها .

مصر

[الأصل : بالعربية]
[٢٠ حزيران/يونيه ١٩٧٧]

ترى حكومة جمهورية مصر العربية ضرورة التمييز ابتداء بين المفاهيم الأساسية . وهي تذكر على هذا الاساس بالفارق الدرجي والنوعي بين مفهوم "السلم" ومفهوم "الامن" ، وترى ان الامن يعد مرحلة اكثر تقدما من مجرد "السلم" ، ولا يتأتى الا بتوافر عناصر هيكلية ومعنوية تحوى في شمولها جوانب كثيرة اقتصادية وسياسية واجتماعية وقانونية .

وبرغم ان الحكومة المصرية لا تقلل من اهمية العمل على استتباب "السلم الدولي" بمنع اللجوء الى استخدام القوة في العلاقات الدولية أو التهديد باستخدامها كمرحلة ابتدائية اولى الا انها ترى ان توفير المناخ الصحي والثقة المتبادلة اللازمة لدوام هذا السلم على المدى البعيد هما العنصران الأساسيان اللذان يلزم استحضارهما ذهنيا والعمل من اجلهما في كل وقت ، وهذه هي الترجمة الفعلية لمفهوم "الأمن الدولي" .

وتوفيرا للمناخ الصحي في العلاقات الدولية فان جمهورية مصر العربية تبني آمالها على انجاز الخطوات التالية :

أولا — تصفية ما تبقى من صور الاستعمار والاحتلال الاجنبي لأراضي الغير

١ — وفي ذلك تؤكد جمهورية مصر العربية على اهمية انهاء الوضع غير القانوني القائم حاليا في منطقة الشرق الأوسط والمتمثل في استمرار احتلال اسرائيل للاراضي العربية التي استولت عليها بالقوة في عام ١٩٦٧ ، وفي رفضها الاعتراف بحقوق الشعب الفلسطيني برغم وضوح مبادئ الميثاق وأهدافه والعديد من قرارات الجمعية العامة ومجلس الامن ، ونص الاعلان الخاص بتعزيز الامن الدولي حول ضرورة احترام سلامة اراضي الدول ، وعدم جواز احتلال الاراضي عن طريق القوة ، وان اراضي واقاليم الدول لن تكون عرضة للاحتلال والعدوان ، والاعتراف بالحقوق الشرعية غير القابلة للتصرف للشعب الفلسطيني .

٢ — كذلك تشير جمهورية مصر العربية الى خطورة الوضع في جنوب افريقيا واستمرار حكومة بريتوريا في سياستها الاستعمارية العنصرية في ناميبيا ، واستمرار حكم الاقلية البيضاء في روديسيا وهو ما يمثل تحديا خطيرا له آثاره الوخيمة على السلم والأمن الدوليين وليس فقط السلم والامن الافريقيين .

ثانيا — تخفيف حدة التوتر الدولي

١ — بالرغم من الجهود الدولية نحو هذا الهدف ، الا ان استمرار سياسات القوة والهيمنة وما يتبعها من احتلال وحكم الاقليات والتدخل في الشؤون الداخلية بالطرق السافرة كارسال المرتزقة او المستترة كممارسة الضغوط المختلفة وغير ذلك يؤثر تأثيرا مباشرا في اضعاف هذا الاتجاه . وتؤكد جمهورية مصر العربية على أهمية قرار الجمعية العامة رقم ٣١/٩١ الصادر في ١٤/١٢/١٩٧٦ بعنوان "عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول" وترى ان هذا القرار المحدد الذى بادرت دول عدم الانحياز بطرحه يعتبر تطورا جديدا بالنسبة لموضوع تعزيز الامن الدولي حيث ان الجمعية العامة بهذا القرار بدأت تتعامل مع جزئيات محددة من جزئيات الامن الدولي فقدمت فيها موقفا واضحا وطالبت فيها بمطالب محددة ، ومن المنطقي ان يستمر هذا الاتجاه مع الجزئيات الاخرى التي يتشكل من مجموعها "الامن في العالم" .

٢ — ان تخفيف حدة التوتر الدولي لا يمكن ان ينتج عن وفاق الدولتين الاعظم فقط او فيما بين الدول المتقدمة فقط وانما يجب ان تعم آثاره كافة الدول سياسيا على اساس مبادئ العدالة والمساواة وفعالية نصوص ميثاق الامم المتحدة ، واقتصاديا باقامة نظام اقتصادى جديد عادل من شأنه الاسهام المباشر والبناء في تخفيف حدة التوتر الدولي .

٣ — ويعتبر مجال نزع السلاح احد المجالات الرئيسية لتخفيف حدة التوتر الدولي . فالملاحظ حتى الآن — وبرغم ما يكون هناك من صحة لنظرية الردع الكلاسيكية — ان تراكم السلاح يزيد نفسه بنفسه — وان انتشار السلاح النووى على وجه الخصوص تزداد احتمالاته بمجرد انضمام عضو جديد الى النادى النووى . ومن الطبيعي — على ضوء المعطيات الحالية — ان تلعب التوازنات الاقليمية دورها في تعاظم هذا السباق المرعب . والخطورة المباشرة التي تسبق خطورة فناء الجنس البشرى باستخدام السلاح النووى في اية ظروف طارئة قادمة هي ان تكلفة التسلح النووى تقتطع حاليا جزءا باهظا من رصيد الامكانيات اللازمة لمواجهة مشكلات الجوع والمرض والفقر والجهل في العالم . وتعقد جمهورية مصر العربية املا كبيرا في ان تنتهي الدورة الخاصة للجمعية العامة المكرسة لمسائل نزع السلاح والمقرر عقدها في عام ١٩٧٨ الى نتائج تتناسب مع آمال شعوب العالم في دفع خطر الفناء — ولو دفعا تدريجيا — وتأمين طموح هذه الشعوب الى التنمية والرخاء . كذلك ترى مصر ان منهج انشاء مناطق سلام ومناطق خالية من الاسلحة النووية في العالم يعتبر احد المناهج العلمية التي يمكن ان تخدم في هذا الاتجاه .

ثالثا - تدعيم دور الامم المتحدة وتأكيد الثقة في امكانياتها

١ - في حين تتبع مصر سياسة دعم دور مجلس الأمن في مجال الحفاظ على السلم والأمن الدوليين فانها تطالب بالعمل على احترام قراراته وتنفيذها ، وتؤكد على ضرورة التزام جميع الدول - كبيرها وصغيرها - لقرارات المجلس ، الأمر الذى لو تحقق يضمن الفعالية لعمل المجلس ويكفل الاطمئنان والاستقرار للمجتمع الدولي .

٢ - تؤكد مصر أيضا حرصها على دور الجمعية العامة في الحفاظ على السلم والأمن الدوليين وفق مقررات ميثاق المنظمة .

٣ - تعلق مصر أهمية كبيرة على عمليات المراجعه الجاريه حاليا لاعاده النظر ولترشيد أداء منظمة الامم المتحدة وتنظيم قطاعاتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية سواء مايتعلق منها بميثاق المنظمة او دور المنظمة في ميدان نزع السلاح أو عمليات حفظ السلام أو اعادة تنظيم القطاعين الاقتصادى والاجتماعي ، ومراجعة وتقييم استراتيجية التنمية الدولية . وتعتقد مصر عن يقين أن ظواهر المراجعة هذه تدل على مزيد من الايمان في دور قوى ورشيد للامم المتحدة في المستقبل بما يتلاءم مع الظروف الدولية الجديدة .

رابعا - تأمين وتدعيم قنوات الاتصال الانساني

وفي هذا الصدد تركز مصر على البعدين الزماني والمكاني لهذا الاتصال الانساني وكذلك على الابعاد الكيفية والكمية ، ويتأتى ذلك من خلال المجالات التالية :

١ - انشاء نظام دولي كفء يحقق الانسياب الكافي للمعلومات بين الدول والشعوب ، وبما لايخل بنظم الأمن أو التقاليد الوطنية . وعلى هذا الضوء توجه مصر الانتباه الى أهمية تحقيق بعض التقدم في مجال تنظيم حرية الاعلام من خلال الامم المتحدة ، وهو الامر الذى تعثر العمل فيه منذ فترة طويلة .

٢ - التزام الدول باحترام التراث التاريخي والاعمال الفنية والطابع الوطني لثقافات الدول الاخرى استنادا الى الايمان باهمية التلاقي من خلال التنوع ، والتعاون والتبادل على أساس المزايا النسبية .

٣ - تدعيم دور وامكانيات المنظمات الدولية المتخصصة القائمة على شؤون التعليم والاتصال والاعلام والثقافة والسياحة ، والنظر اليها على أساس أهمية الدور الذى تقوم به حاليا والدور الذى ينتظر ان تقوم به مستقبلا في توفير فرص التعارف الدولي وخلق مناخ وأدوات للتفاهم الدولي والانساني .

منغوليـــا

[الاصـــل : بالروسيـــة]
[٢٢ آب/أغسطس ١٩٧٧]

ترى حكومة الجمهورية المنغولية الشعبية أن مناقشة مسألة تنفيذ الاعلان الخاص بتعزيـــز الامن الدولي ، في كل دورة سنوية للجمعية العامة للامم المتحدة منذ الدورة الخامسة والعشرين ، تعزز الاقتناع بالمغزى العميق لتلك الوثيقة الهامة التي تضع التزاما على الدول الاعضاء في الامـــم المتحدة بأن تقوم ، عملا بميثاق الامم المتحدة ، ببذل جهود مستمرة لتعزيز السلم والامن الدوليين .

ان بلدان المجتمع الاشتراكي تهتدي في سياستها الخارجية بأحكام الاعلان اهتداء لا يحيد وتنشط في طرح مقترحات بناءة ترمي الى تعميق الانفراج عن طريق تعزيزه بتدابير محددة في ميدان نزع السلاح وتوسيع نطاق مبادئ التعايش السلمي عن طريق التعاون الدولي ، على أساس مـــن المساواة والمنفعة المشتركة في المجالات الاقتصادية والعلمية والتقنية وغيرها من مجالات النشـــاط الخلاق .

ولقد ادت الجهود المصممة التي تبذلها البلدان الاشتراكية وجميع القوى المحبة للسلـــم والتقدمية الى تغييرات ايجابية هامة في الساحة الدولية منذ اقرار الاعلان . فقد خف كثيرا خطـــر نشوب حرب عالمية جديدة . ووضع انتصار نضال التحرير الوطني لشعوب فييت نام ولاوس وكمبوتشيا نهاية لاكبر مغامرة استعمارية جديدة للقوى الامبريالية منذ الحرب العالمية الثانية . وقد أوجـــد ذلك حالة مؤاتية لادخال تحسين حاسم على المناخ الدولي في كل من آسيا والعالم في مجموعه . كما أحرز نضال الشعوب الافريقية ضد الاستعمار نجاحات هامة . وتتمثل هذه النجاحات في ظهور دول محبة للسلم وتقدمية كجمهورية أنغولا الشعبية وجمهورية موزامبيق الشعبية .

وقد أرست الوثيقة المشتركة التي اقرتها الدول المشتركة في مؤتمر الأمن والتعاون فـــي اوروبا الاسس لتحويل اوروبا الى قارة يسودها السلم والتعاون على اساس المساواة . ولا جدال في أن التنفيذ الفعال للاتفاقات التي تم التوصل اليها في هلسنكي كان له أثر طيب على مجرى الاحداث في أجزاء العالم الاخرى .

وازاء الحالة التي استجدت الان في آسيا ، ترى حكومة الجمهورية المنغولية الشعبية أن تنفيذ تدابير حازمة لتعزيز السلم في هذه القارة أمر له أهمية حاسمة بالنسبة للامن العالمـــي . ويرجع مساس الحاجة الى اتخاذ مثل هذه التدابير الى سبب رئيسي وهو أنه لا تزال توجد بـــؤر خطيرة للتوتر والنزاع في هذه القارة التي لم تكد تتوقف فيها المنازعات المسلحة طوال الفترة التي تلت نهاية الحرب العالمية الثانية . هذا وان الحالة الشديدة التفجر القائمة في الشرق الاوسط ، والتي تزداد تفاقما بسبب الادعاءات التوسعية المكشوفة من جانب الدوائر الحاكمة في اسرائيـــل والتواطؤ السافر في هذه الادعاءات العدوانية بين الولايات المتحدة والقوى الصهيونية ، تسبـــب

انزعاجا متزايدا للمجتمع العالمي . وان تطور الاحداث في تلك المنطقة ليؤكد من جديد ضرورة الاسراع في تحقيق تسوية سياسية شاملة للمشكلة ، تتضمن انسحاب القوات الاسرائيلية انسحابا غير مشروط من جميع الاراضي العربية التي احتلت في ١٩٦٧ ، وحماية الحقوق الوطنية المشروعة للشعب الفلسطيني العربي ، بما في ذلك حقه في تقرير المصير واقامة دولة خاصة به ، واحترام حق جميع الدول في المنطقة في الوجود المستقل. ولقد أصبح من الامور الحيوية استئناف مؤتمر جنيف للسلم على ان تشترك فيه منذ البداية جميع الاطراف المباشرة المعنية ، بما في ذلك حركة التحرير الفلسطينية.

ويحتل ايجاد حل ايجابي لمشكلة كوريا مكانا هاما في تعزيز السلم والامن في آسيا . فوجود قوات للولايات المتحدة في كوريا الجنوبية يمثل عقبة كبيرة تعترض توحيد كوريا بالوسائل السلمية الديموقراطية. ولذا ترى حكومة الجمهورية المنغولية الشعبية انه يجب تنفيذ قرار الجمعية العامة ٣٣٩٠ باء (د - ٣٠) على نحو يؤدى الى انهاء أى وجود أجنبي في شبه جزيرة كوريا الى الابد .

وان الجمهورية المنغولية الشعبية ، التي تعتبر حل منظمة حلف جنوب شرق آسيا رسميا في الاونة الاخيرة بمثابة دليل جديد على الحكم التاريخي الذى أصدره عصرنا ، تحبذ القضاء على جميع القواعد العسكرية وعلى أى وجود أجنبي موجه ضد السلم والامن ، والاستقلال الوطني ، والتقدم الاجتماعي لشعوب القارة .

وفي رأينا ان من الجوهرى أن تقوم الدول الاسيوية الآن معا بمضاعفة جهودها ، على الصعيدين الثنائي والمتعدد الاطراف ، لتشجيع المزيد من اعادة الحالة في القارة الى وضعها الطبيعي ، ولاجراء تسوية عاجلة للمشاكل المعلقة ولتحويل آسيا الى قارة يسودها السلم والتعاون الدائمان .

ويجب أن تقوم العلاقات بين البلدان الاسيوية على أساس مبادئ عدم استعمال القوة في العلاقات بين الدول ، واحترام السيادة والسلامة الاقليمية ، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية ، وانماء التعاون على أساس المساواة والمنفعة المتبادلة ، وحق الشعوب غير القابل للتصرف في حرية التصرف في مواردها الطبيعية . وتستطيع الامم المتحدة أن تضطلع بدور بناء في تنسيق جهود الدول الاسيوية الرامية الى تجديد روح مؤتمر باندونغ التاريخي وتجسيد مبادئه في العلاقات بين دول هذه القارة .

ويتميز اقتراح الاتحاد السوفياتي الداعي الى ابرام معاهدة عالمية بشأن عدم استعمال القوة في العلاقات الدولية ، والذى لقي تأييدا واسعا من المجتمع الدولي ، بأهمية كبيرة بالنسبة لتعزيز السلم والامن العالميين . وفي رأينا أن ابرام معاهدة كهذه سيسهم اسهاما هاما في تعزيز الثقة المتبادلة بين الدول ومن ثم في ايجاد اساس مكين للتعاون السلمي بين الدول وحماية وتعزيز سيادة واستقلال البلدان الصغيرة ، في المقام الاول ، التي خضعت في الماضي لحكم الدول الامبريالية السافر الاستبداد .

ان الانفراج وسباق التسلح عمليتان متعارضتان على طول الخط ولا يمكن أن يسيرا معا .

فسباق التسلح الذى لا تزال التجمعات الصناعية العسكرية في الولايات المتحدة وبلدان غربية أخرى تزكي أواره يهدد بتقويض أسس الانفراج الدولي ، وقواعد السلم والامن العالميين. كما أنه يمكن ، فضلا عن ذلك ، أن يؤدى الى شل فعالية تدابير نزع السلاح التي تم الاتفاق عليها بالفعل . وحالة كهذه تقتضي من جميع الدول القيام على وجه السرعة ببذل جهود متضافرة ومجددة من اجل ايجاد الطرق والوسائل الفعالة اللازمة لحل المشاكل المتعلقة بانهاء سباق التسلح وبنزع السلاح . وفي رأينا أن الدورة الاستثنائية للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح والمؤتمر العالمي لنزع السلاح ، اللذى سينظر فى تلك الدورة الاستثنائية للجمعية العامة في أمر عقده يمكن أن يساهما في بلوغ هذه الغاية.

أما محادثات الحد من الاسلحة الاستراتيجية الجارية بين اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية والولايات المتحدة فتتميز بأهمية حاسمة بالنسبة لزيادة تخفيف خطر نشوب حرب نووية . ومن رأى حكومة الجمهورية المنغولية الشعبية أن المحادثات المتعلقة بوضع اتفاق جديد بشأن الحد من الاسلحة الاستراتيجية الهجومية يمكن أن تنتهي الى نهاية ناجحة شريطة اعتماد الطرفين كليهما على اتفاق فلاديفستوك ، أى على مبادئ المساواة والامن المتماثل لكلا الطرفين .

وان القرار الذى اتخذته حكومة الولايات المتحدة بتوسيع نطاق انتاج انواع جديدة من أسلحة التدمير الشامل مثل " الصواريخ الجوالة " وقنبلة النيوترون ليتعارض مع روح تلك المحادثات التاريخية الهامة ، ومع ارادة المجتمع العالمي ومع مقتضيات العصر . ويجب على الامم المتحدة أن تدرك الخطر الشامل الذى يتهدد السلم ورفاء البشرية ، الذى يمثله هذا النوع الجديد ، من السلاح في سباق التسلح . وعلى الجمعية العامة ، ابتداء من الدورة الثانية والثلاثين ، أن تتخذ خطوات عملية لوضع معاهدة دولية تحرم استحداث وانتاج أنواع ومنظومات جديدة من أسلحة التدمير الشامل ، وذلك على أساس المشروع المقدم بالفعل من الاتحاد السوفياتي . ومن رأى حكومة الجمهورية المنغولية الشعبية أن قيام جميع المشتركين في مؤتمر هلسنكى بابرام معاهدة يوافقون بمقتضاها على ألا يكونوا أول من يستعمل الاسلحة النووية ، الواحد ضد الآخر على نحو ما اقترحته الدول الموقعة على معاهدة وارسو ، سيكون بمثابة تدبير احتياطي ومساعد هام في التقليل من خطر نشوب حرب .

وترى الجمهورية المنغولية الشعبية أن مؤامرات القوى الامبريالية والعنصرية ، والمتزايدة ، التي تذهب حتى الى حد الاستفزاز المسلح ضد استقلال وسيادة الدول الافريقية التي تقف في مقدمة حركة التحرير الوطني والتقدم الاجتماعي ، تمثل تهديدا للسلم والامن ليس في افريقيا وحدها وانما في العالم بأسره . ويكمن هذا الخطر في جملة أمور ، منها الاعمال العدوانية التي لا تنقطع والتي ترتكبها القوى الامبريالية والانظمة العنصرية ضد جمهورية موزامبيق الشعبية ، وجمهورية انغولا الشعبية وغيرهما من الدول الافريقية ذات السيادة ، وفي هذا الصدد ، ترى الجمهورية المنغولية الشعبية أنه يجب على الجمعية العامة أن تدعم المقررات التي اتخذها مجلس الامن وغيره من اجهزة الامم المتحدة والتي ادانت الاعتداءات العدوانية على أراضي تلك الدول .

ويشكل التعاون بين الدول في ميدان العلاقات التجارية والاقتصادية الدولية على أساس المساواة والمنفعة المشتركة أساسا ماديا يمكن الاعتماد عليه في حماية السلم والامن العالمي . ولذا

يتعين على الامم المتحدة أن تولي اهتماما خاصا على صعيد عالمي لمسألة اقامة نظام اقتصادي دولي جديد مجرد من التمييز والاستغلال وفرض الشروط . وفي رأينا يجب على الامم المتحدة في دعمها لنضال البلدان النامية العادل في هذا الميدان ، أن تساعد بشكل فعال في صبغ العلاقات الاقتصادية الدولية بكل ما هو قيم وتقدمي في العلاقات المتبادلة فيما بين الدول الاشتراكية وفي التعاون بين تلك الدول والبلدان الاخرى .

واننا لمقتنعون بأنه لا يزال يتعين على الأمم المتحدة ، بوصفها اداة للسلم وللتعاون الدولي ، أن تزيد من تعزيز فعالية أنشطتها لكي تسهم مساهمة حقيقية فيما تبذله القوى المحبة للسلم من جهود لمناهضة المحاولات التي تبذلها الدوائر العدوانية والرجعية لشل حركة التطور الايجابي في الحياة الدولية ، ولارجاع العالم الى عصر " الحرب الباردة " ، ومضاعفة سباق التسلح ، واستغلال الانفراج كوسيلة للتدخل في الشؤون الداخلية للدول .

وستواصل الجمهورية المنغولية الشعبية جهودها الموجهة الى التنفيذ المستمر لاغراض ومبادئ الاعلان الخاص بتعزيز الامن الدولي .

هنغاريا

تبذل حكومة جمهورية هنغاريا الشعبية في اطار نشاط سياستها الخارجية جهودا متواصلة من اجل المساهمة بنشاط في تعزيز السلم والامن الدوليين والقضاء على استخدام القوة في العلاقات الدولية وتوسيع التعاون الدولي وتعميقه .

وتعمل حكومة جمهورية هنغاريا الشعبية على تنمية علاقاتها الثنائية وكذلك نشاطها داخل المنظمات الدولية بروح اعلان تعزيز السلم الدولي ، لاعتقادها بأن تبادل الزيارات والاجتماعات على المستويات العليا قد يساعد على تعزيز الامن الدولي عن طريق تنمية العلاقات والتعاون بين الدول .

ونتيجة لجهود الدول الاشتراكية وغيرها من الدول المحبة للسلام ، اصبحت ، مبادئ التعايش السلمي والتعاون للمنفعة المتبادلة ، القائمة على المساواة ، سائدة في العلاقات الدولية باطراد متزايد .

وتواصل حكومة الجمهورية الهنغارية الشعبية تأييدها التام لبرنامج السلم الذي اعتمده المؤتمر الخامس والعشرون للحزب الشيوعي للاتحاد السوفياتي ، الذي يسعى الى تعزيز السلم والامن الدوليين والى ضمان حرية واستقلال الشعوب وتوسيع التعاون المتعدد المجالات بين البلدان .

ان تعزيز الامن الدولي مهمة تقع على عاتق العالم اجمع ، ويجب ان تساهم في تحقيقها جميع الدول وجميع القارات . وتقدر جمهورية هنغاريا الشعبية كل التقدير ، باعتبارها دولة اشتراكية اوروبية ، مؤتمر الامن والتعاون في اوروبا وتؤيد التطبيق الكامل للمبادئ والتوصيات الواردة في الوثيقة الختامية لهذا المؤتمر . وقد اتخذت الحكومة الهنغارية ، من ناحيتها ، وسوف تتخذ التدابير العملية اللازمة لتحقيق هذا الغرض . وهي تعتقد ان اجتماع الممثلين الذين سيعينهم وزراء خارجية

البلدان النامية ، الذى سيبدأ في بلغراد في ٤ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٧٧ ، سوف يهيئ مناسبة ملائمة للدول الموقعة على الوثيقة الختامية لمؤتمر هلسنكي ، لأن تستعرض بروح بناءة النتائج التي تحققت والخبرات التي اكتسبت في تطبيق توصيات الوثيقة الختامية وان تنظر في أمر اتخاذ تدابير جديدة .

وان حكومة الجمهورية الهنغارية الشعبية مقتنعة بأن الحاجة تدعو في العلاقات الدولية الى ابرام اتفاقات ومعاهدات جديدة واتخاذ تدابير أخرى جديدة ذات منفعة متبادلة ، مما قد يساعد على تعزيز الأمن الدولي والحفاظ على عملية الانفراج — وجعله أمرا لا رجعة فيه وتوسيع نطاق الانفراج السياسي بحيث يشمل أيضا المجال العسكرى .

واذ تسعى الحكومة الهنغارية الى تعزيز السلم والأمن الدوليين والى تشجيع حل المشاكل الكبيرة التي تواجه شعوب العالم وبصفة خاصة البلدان النامية ، فهي تعلق أهمية رئيسية على الحد من سباق التسلح من ناحيتي الكم والكيف وعلى اتخاذ تدابير فعالة لنزع السلاح . وقد اشتركت بهذه الروح في صياغة اتفاقية حظر استخدام تقنيات تغيير البيئة لأغراض عسكرية أو أية أغراض عدائية أخرى ، وكانت من أوائل الدول التي وقعت عليها .

وبهذه الروح نفسها كذلك تدعم الحكومة الهنغارية مبادرات الاتحاد السوفياتي والبلدان الاشتراكية لحظر استحداث أنواع ونظم جديدة من أسلحة التدمير الشامل ، ولتحريم وتدمير الاسلحة الكيماوية وحظر تجارب الاسلحة النووية باشتراك كافة الدول النووية . وبينما تؤيد الحكومة الهنغارية اتخاذ تدابير فعالة لنزع السلاح بصفة عامة ، فهي توجه اهتماما خاصا لنزع السلاح النووى ولتخفيف خطر الحرب النووية ، ومدفوعة بهدى هذا الدافع ، اقترحت الحكومة الهنغارية هي والدول الأخرى الأعضاء في حلف وارسو ، أن تتفق الدول الموقعة على الوثيقة الختامية لمؤتمر الأمن والتعاون في اوروبا ، على أن تكون هي الأولى التي تحجم عن استخدام الأسلحة النووية الواحدة ضد الأخرى .

وترى الحكومة الهنغارية أن نجاح الدورة الاستثنائية للجمعية العامة التي ستكرس لنزع السلاح والتي ستؤدى الى عقد مؤتمر عالمي لنزع السلاح ، سيعطي مفاوضات نزع السلاح زخما جديدا .

الا أن بعض الدوائر التي يهمها تشجيع سباق التسلح وصناعة أنواع جديدة من الأسلحة وتضخيم الميزانيات العسكرية ، تعرقل تقدم تعزيز الأمن الدولي وتحقيق تغييرات ايجابية في العلاقات الدولية . وكذلك مما يعرقل نزع السلاح محاولات الاستفادة من طرف واحد خلال مفاوضات نزع السلاح .

ومن المفترض في تعزيز الأمن الدولي ، أن يسبقه تعزيز الثقة المتبادلة والتعاون فيما بين الدول . الا أن مما يعرقل ذلك ، الخطوات التي تسعى الى التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى والى احياء آثار الحرب الباردة . ان حكومة الجمهورية الهنغارية الشعبية لعلى

اعتقاد أن الاحترام التام من جانب جميع الدول لمبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى من شأنه أن يساهم الى حد بعيد في تعزيز الأمن الدولي وفي تخفيف التوتر الدولي وفي التعايش السلمي . وان مخالفة هذا المبدأ مصدر خطر لقضية السلام .

ومن الطبيعي أنه يتضح مما تقدم أن الحكومة الهنغارية توافق تماما على اقتراح الاتحاد السوفياتي الخاص بعقد معاهدة دولية بشأن عدم استخدام القوة في العلاقات الدولية وتؤيد هذا الاقتراح كل التأييد .

وترى الحكومة الهنغارية أن تصفية بؤر الأزمة الدولية والتسوية السريعة والعادلة للخلافات الدولية بالوسائل السلمية هما ذاتا أهمية كبرى في تعزيز السلم والأمن الدوليين . وموقفها بالنسبة لتسوية أزمة الشرق الأوسط ومسألة قبرص وغيرهما من الخلافات الدولية ، معروف ولم يتغير ، فالحكومة الهنغارية تؤيد على الدوام الكفاح العادل للشعوب الافريقية من أجل نيل حريتها واستقلالها ومن أجل تصفية العنصرية .

ومن رأى حكومة الجمهورية الهنغارية الشعبية أن النظر في تنفيذ اعلان تعزيز الأمن الدولي في الدورة الثانية والثلاثين للجمعية العامة سيكون مساهمة أخرى في تحقيق الأماني الواردة في الاعلان . وستتخذ الحكومة الهنغارية أيضا في المستقبل كافة التدابير اللازمة للمساهمة الى أبعد حدود امكانياتها ، في تعزيز الأمن الدولي وفي انجاح الجهود التي تبذل من أجل تحقيق التعايش السلمي والتعاون الدولي القائم على أساس المنفعة المتبادلة .

هولندا (٢)

[الأصل : بالانكليزية]
[١١ آذار/مارس ١٩٧٧]

تود حكوماتنا أن تكرر تحفظاتها ازاء تكرار المناقشات السنوية تحت بند جدول الأعمال المعنون " تنفيذ الاعلان الخاص بتعزيز الأمن الدولي " . فهذه المناقشات السنوية قد قوضت تدريجيا الاجماع الذى أضفى قوة وقيمة على الاعلان الأصلي . لقد كان الاعلان ثمرة لمناقشات مكثفة تم فيها تحقيق توازن دقيق . ونحن نعتبر الاعلان كافيا في حد ذاته ونرى أن هذه المناقشات اللاحقة ، التي هي في أغلب الأحيان تكرار لمناقشات جرت في مكان آخر في الجمعية العامة ، لم تسهم في تحقيق أهداف الاعلان .

---

(٢) هذا الرد قدم باسم الدول الأعضاء التسع التي هي أعضاء في المجتمعات الاوروبية . وقد تم الادلاء بالبيان في أول الأمر كتعليل لتصويت ممثل الدول الأعضاء التسع الهولندى في اللجنة الأولى بتاريخ ١٠ كانون الاول/ديسمبر ١٩٧٦ .

يوغوسلافيا

[الأصل : بالانكليزية]
[١٥ تموز/يوليه ١٩٧٧]

تعرب حكومة جمهورية يوغوسلافيا الاشتراكية الاتحادية ، دعما منها للقرار ٣١/٩٢ للجمعية العامة للأمم المتحدة ، بوصفها من الحكومات المقدمة لمشروع القرار المذكور ، عن استعدادها للتعاون بصورة أوثق ، من الآن فصاعدا ، مع جميع الدول الأعضاء الأخرى في الجهود الرامية الى تعزيز السلم الدولي ، وذلك وفقا لأحكام الميثاق وغيره من وثائق الأمم المتحدة التي تحظى بقبول عام ، والتي أصبحت أحد العناصر المكوّنة للمحفل العالمي لاحلال الديمقراطية في العلاقات الدولية . وفي هذا الصدد ، تلفت الانتباه الى الحاجة الماسة التامة الى تأمين تطبيق قرار الجمعية العامة بشأن تعزيز الأمن الدولي تطبيقا شاملا ومنسجما .

وتشدد يوغوسلافيا على الأهمية الخاصة لحقيقة أن الجمعية العامة قد دعت ، في هذا القرار ، الدول الأطراف في مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا الى أن تنفذ تنفيذا تاما وعلى وجه الاستعجال ، جميع أحكام الوثيقة النهائية ، بما في ذلك ما يتصل منها بالبحر الأبيض المتوسط ، وأن تنظر بعين التأييد في أمر تحويل البحر الأبيض المتوسط الى منطقة سلم وتعاون لما فيه مصلحة السلم والأمن ؛ وشددت أيضا على ضرورة تعزيز دور الأمم المتحدة من أجل صيانة وتعزيز السلم وتشجيع التنمية عن طريق التعاون العادل .

١ - وتشير حكومة جمهورية يوغوسلافيا الاشتراكية الاتحادية ، وهي تتفحّص الحالة الدولية ، الى التقييم الصادر عن الاجتماع الوزاري للمكتب التنسيقي للبلدان غير المنحازة ، الذي عقد في نيودلهي في نيسان/ابريل ١٩٧٧ ، ومفاده أن بعض الاتجاهات الايجابية في العلاقات الدولية مازالت قائمة ، وان الكفاح ضد جميع أشكال السيطرة والاستغلال الأجنبيين قد تضاعف ، وان عددا متزايدا أبدا من البلدان ظل يبذل جهودا من أجل احداث تغييرات ايجابية في العلاقات الدولية السياسية والاقتصادية . وتوجد ، في الوقت ذاته ، عدة أزمات قائمة في مختلف المناطق ما تزال بغير حل ، بل لعلها ازدادت خطورة ، كما نشأت بعض التوترات الجديدة في أجزاء مختلفة من العالم ، بينما ما تزال بعض أهم المشاكل الطويلة الأجل قائمة بدون أى حل أو أن تقدما بطيئا يتم احرازه على سبيل ايجاد حلول لها .

ومازال الانفراج محدودا في نطاقه وفي مداه الجغرافي ، لم يظهر أثره الايجابي بعد في مناطق أوسع للبلدان غير المنحازة والبلدان النامية . لذلك ، فمن الضرورى بذل جهود واسعة النطاق واتخاذ خطوات محددة واحراز نتائج ملموسة ، كي يتسنى لتخفيف حدة التوتر أن يشمل العلاقات الدولية وجميع المناطق في كليتها . وكما شدد بحق في الاعلان السياسي للمؤتمر الخامس لرؤساء دول أو حكومات البلدان غير المنحازة ، فانه لا يمكن تحقيق تخفيف حدة التوتر عن طريق

السياسة القائمة على توازن القوى ، ومجالات النفوذ ، والتنافس بين مراكز القوى ، والأحلاف العسكرية ، وسباق التسلح .

لذلك ، ترى حكومة جمهورية يوغوسلافيا الاشتراكية الاتحادية أن أهم المهام المترتبة في مجال تعزيز السلم والأمن الدوليين في الحالة الراهنة ، هي ازالة بؤر الأزمات ، وتدابير نزع السلاح واحلال الديمقراطية في العلاقات الدولية ، واقامة النظام الاقتصادي الدولي الجديد . ولهذا السبب ، تشعر حكومة جمهورية يوغوسلافيا الاشتراكية الاتحادية بقلق شديد ازاء عدم احراز تقدم ملموس نحو ازالة بؤر الأزمات .

٢ — ان الأزمة القائمة في الشرق الأوسط محفوفة بخطر ازدياد تفاقمها بسبب رفض اسرائيل الامتثال الى قرارات الأمم المتحدة المتعلقة بالانسحاب من الأراضي العربية المحتلة الى حدود ٥ حزيران/يونيه ١٩٦٧ ، والاعتراف بحق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير واقامة دولته الخاصة ، الأمر الذي سيكفل لجميع الشعوب والدول في المنطقة العيش في ظلال السلم والاستقلال . وان الاحجام عن ايجاد حل لهذه الأزمة انما يشكل تهديدا خطيرا للحالة في المنطقة ، وعلى نطاق أوسع ، في العالم بأثره . ولذلك ، ترى حكومة يوغوسلافيا أن من الضروري اتخاذ تدابير عاجلة لعقد مؤتمر جنيف لحل أزمة الشرق الأوسط بطريقة شاملة ، على أن تشترك فيه جميع أطراف النزاع ، بما في ذلك منظمة التحرير الفلسطينية بوصفها الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني .

٣ — وبالرغم من الجهود التي بذلتها الأمم المتحدة ، ماتزال أزمة قبرص قائمة ، وتتسبب في عدم الثقة والتوتر في العلاقة بين بلدان منطقة شرق البحر الأبيض المتوسط . لذلك ، ترى حكومة يوغوسلافيا انه قد آن الأوان لحل مشكلة قبرص وفقا للمبادئ المجسدة في قرار الجمعية العامة ٣٢١٢ (د — ٢٩) وغيره من قرارات الأمم المتحدة ، على أساس الاحترام التام لاستقلال قبرص وسيادتها ومركزها كدولة غير منحازة في المجتمع الدولي . وفي هذا الصدد ، تعلق يوغوسلافيا أهمية خاصة على المفاوضات الجارية بين الجاليتين القبرصيتين ، الشيء الذي ينبغي أن يجد التشجيع على الدوام من جانب المجتمع الدولي .

٤ — وتصر حكومة جمهورية يوغوسلافيا الاشتراكية الاتحادية على التنفيذ الدقيق للقرارات التي اتخذتها الأمم المتحدة ضد النظامين العنصريين الحاكمين في الجنوب الافريقي ؛ وهي تدعم النضال من أجل تحرير زمبابوى وناميبيا ، والكفاح من أجل ازالة الفصل العنصرى والتمييز العنصرى . وفي هذا الصدد فان مؤتمر نصرة شعبي زمبابوى وناميبيا ، الذى عقد في مابوتو ، وكذلك المؤتمر العالمي المقبل لمكافحة الفصل العنصرى ، المزمع عقده في لاغوس ، والقرارات التي اتخذها مجلس الأمن مؤخرا بشأن هذه المسائل ، وانشاء صندوق الدعم والتضامن من أجل تحرير الجنوب الافريقي تعتبر كلها أمورا ذات أهمية كبيرة .

وتلفت يوغوسلافيا الانتباه الى الخطر المحدق بالسلم والأمن في افريقيا ، وعلى نطاق أوسع في افريقيا ، والناشيء عن الضغوط الأجنبية ، والتدخل الأجنبي ، والعدوان السافر ، والمجابهات

العسكرية في افريقيا ، وهي أمور ينبغي للمجتمع الدولي أن يعارضها بهمة ونشاط . وفي هذا المعنى ، تؤيد يوغوسلافيا ما يتصل بالموضوع من قرارات منظمة الوحدة الافريقية .

٥ - ويمثل البحر الأبيض المتوسط ، كمنطقة ، احدى أكثر المناطق حساسية نظرا للأزمات التي ماتزال قائمة فيه بغير حل ولتزايد تركيز القوات البحرية للدولتين العظميين عليه ، مما ترتب عليه أن تفاقمت حالة كانت أصلا خطيرة . فلا غرابة ، اذن ، أن تعلن بلدان البحر الأبيض المتوسط أولا ، وتعلن بعد ذلك ، البلدان الأوروبية الأخرى ، انها تؤيد النظر في مشاكل البحر الأبيض المتوسط في مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا ، الذى عقد في هلسنكي ، بعد أن وافقت على أن هنالك ترابطا وثيقا بين مشاكل الأمن في أوروبا ومشاكل الأمن في منطقة البحر الأبيض المتوسط .

وتصر يوغوسلافيا ، مع غيرها من البلدان غير المنحازة في منطقة البحر الأبيض المتوسط ، على تحويل هذه المنطقة الى منطقة سلم وتعاون عادل فيما بين بلدان البحر الأبيض المتوسط ، ذلك ان تطبيق أحكام الوثيقة النهائية لهلسنكي المتعلقة بالبحر الأبيض المتوسط يعني ضمنا دعم المجتمع الدولي للمبادرات الاقليمية ، كي يتسنى بذلك خلق الشروط اللازمة - عن طريق التعاون الشامل والأوسع نطاقا في منطقة البحر الأبيض المتوسط - لتذليل الأزمة الحالية ووضع أساس جديد لأمن البحر الأبيض المتوسط ، يأتي ثمرة لنشاط واشتراك بلدان منطقة البحر الأبيض المتوسط نفسها .

٦ - وكما أكدت البلدان غير المنحازة في المؤتمر الخامس لرؤساء الدول أو الحكومات ، الذى عقد في كولومبو ، فان مشكلة العلاقات الاقتصادية الدولية هي من أكثر القضايا خطرا بالنسبة للسلم والأمن الدولي . لذلك ، تبذل يوغوسلافيا ، مع البلدان غير المنحازة والنامية ، جهدا مضنيا لايجاد حل للمشاكل المعقدة للعلاقات الاقتصادية الدولية ، يكون من شأنه أن يسهم بصورة أسرع في سد الهوة التي تفصل بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية ، لأن التقدم الاقتصادى والاجتماعي العام ، وكذلك السلم والتعاون في العالم ، يتوقف على هذا العمل ، ولهذا ، فان يوغوسلافيا منهمكة في نشاط دائب لاحداث تغيير جذرى في النظام المجحف القائم للعلاقات الاقتصادية الدولية ولاقامة نظام اقتصادى دولي جديد ، واحداث تغييرات هيكلية أعمق في الاقتصاد العالمي لصالح البلدان النامية . وفي هذا الصدد ، فقد أسهمت فعلا ، مع غيرها من البلدان غير المنحازة والنامية ، في الحوار الذى دار في مؤتمر التعاون الاقتصادى الدولي المعقود في باريس ، والذى لم يفلح - بالرغم من انه قد أحرز ، كما هو معروف ، بعض النتائج الايجابية - في ايجاد حلول ناجعة لبعض أهم القضايا في البلدان النامية . فبدون ايجاد حل مرض لمسألة اعادة توزيع الدخل العالمي توزيعا أكثر انصافا ، فمن المستحيل تأمين تنمية الاقتصاد العالمي تنمية مستقرة وشاملة ، وقد يفضي هذا الى احداث اختلالات اقتصادية رئيسية أخرى مصحوبة بنزاعات وتوترات أوسع نطاقا في العلاقات الدولية .

٧ - ان سباق التسلح الذى تزداد سرعته على الدوام هو من المصادر الرئيسية التي تهدد السلم والأمن والنتائج التي أحرزت في ميدان تخفيف حدة التوتر حتى الآن . كما أن الجهود التي بذلها المجتمع الدولي بقصد التقليل من سرعة سباق التسلح والخطوات التي تم اتخاذها نحو

نزع السلاح لم تؤت الثمرات المنتظرة منها . ولهذا السبب ، قامت البلدان غير المنحازة بمبادرة لعقد دورة استثنائية للجمعية العامة تكرس لنزع السلاح ، وذلك بقصد جعل الأمم المتحدة تشترك اشتراكا نشطا في حل هذه المشكلة الرئيسية في العلاقات الدولية . وترى حكومة يوغوسلافيا انه ينبغي ايجاد رابطة عضوية بين جميع الجهود التي تبذل في ميدان نزع السلاح على الأصعدة الثنائية والاقليمية والمتعددة الأطراف في اطار الحركة التي تستهدف ايجاد حل موضوعي لهذه المشكلة - أي تحقيق نزع السلاح العام الكامل تحت رقابة دولية فعالة .

وترى جمهورية يوغوسلافيا الاشتراكية الاتحادية انه ينبغي للدورة الاستثنائية ، بوصفها أكثر التجمعات الدولية المكرسة لنزع السلاح تمثيلا ، أن تعتمد مجموعة من التدابير المتسمة بالواقعية الى حد كاف لقبولها من قبل الجميع ، والموجهة نحو المستقبل بدرجة تكفي لتمهيد الطريق لاجراء مزيد من المفاوضات بشأن نزع السلاح .

٨ - ان مشاكل استخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية قد أصبحت موضع اهتمام في الفترة التي تلت انعقاد الدورة الحادية والثلاثين للجمعية العامة . وتشعر حكومة يوغوسلافيا بالقلق ازاء الاتجاهات الداعية الى جعل الطاقة النووية احتكارا أبديا لأضيق دائرة من أكثر البلدان المتقدمة النمو نموا ، حارمة بذلك البلدان الأخرى من حقها في التقدم العلمي والتكنولوجي الى مستويات أعلى من التنمية المادية ، ومن حقها في اعداد كوادرها ، وفي النهوض بالمعرفة العلمية في كافة الميادين ، بما في ذلك ميدان التكنولوجية النووية .

وتعتبر مسألة استخدام التكنولوجية النووية ، بالاضافة لما لها من أهمية اقتصادية ، مسألة ذات أهمية من الدرجة الأولى من وجهة نظر الأمن كذلك . فاحتفاظ أضيق دائرة من البلدان المتقدمة النمو باحتكار استحداث التكنولوجية النووية ، وحرمان البلدان الأخرى من حق استخدام هذا المصدر من مصادر الطاقة ، من شأنه أن يقوّض أركان العلاقات الدولية من أساسها ، وأن يشكك في جدوى معاهدات عدم انتشار الأسلحة النووية نفسها .

لذلك ، تعلق يوغوسلافيا أهمية خاصة على تحقيق تعاون عادل في هذا الميدان ، يسهم في تحديد معالم بعض نواحي هذه المشكلة ، وفي اتخاذ موقف أكثر فاعلية في المنظمات الدولية ضد الاحتكار ، وفي تحقيق نقل التقنيات والتكنولوجيا بصورة أسرع وبأفضل الشروط ، بحيث يصبح في الامكان انتفاع كل بلد ، الى أقصى درجة ممكنة ، مما له من امكانيات علمية ومادية ومالية ، ومواد خام وقدرات صناعية ، وكذلك تحقيق التنمية المشتركة للتقنيات والتكنولوجية النووية اللازمة . ولهذا ، كان من رأى الاجتماع الوزارى للمكتب التنسيقي للبلدان غير المنحازة المنعقد في نيودلهي ، ان من الضرورى تحقيق تعاون دولي أكبر في هذه الناحية ، بقصد ضمان استخدام الطاقة النووية في تلبية الاحتياجات الانمائية للبلدان النامية ؛ ودعا البلدان المتقدمة النمو الى ابداء قدر أكبر من التفهم والاستعداد للتعاون ، والى تقديم المساعدة للبلدان النامية بقصد استحداث الطاقة النووية واستخدامها للأغراض السلمية .

٩ — وترى حكومة يوغوسلافيا ان تعزيز الأمم المتحدة وتطبيق مبادئ الميثاق تطبيقا صارما ، وكذلك تنفيذ مقررات المنظمة العالمية ، هي من أهم الشروط اللازمة لتعزيز السلم والأمن الدوليين . ومن الأهمية بمكان خاص ، في هذا الصدد ، تطبيق أحكام اعلان مبادئ القانون الدولي المتصلة بالعلاقات الودية والتعاون بين الدول وفقا لميثاق الأمم المتحدة ، وصك تعريف العدوان ، والاعلان المتعلق بتعزيز الأمن الدولي ، والاعلان المتعلق باقامة نظام اقتصادى دولي جديد ، وميثاق حقوق الدول وواجباتها الاقتصادية وما اليها من الصكوك المتعلقة بالتعاون الدولي .

وفي الختام ، ترى حكومة جمهورية يوغوسلافيا الاشتراكية الاتحادية أن من الممكن أن يتم تعزيز السلم والأمن الدوليين وتوسيع نطاقهما على أساس المبادئ التالية :

(أ) اقامة صرح السلم على أساس الأمن العادل لجميع الشعوب ، واحترام استقلال جميع البلدان وسيادتها وسلامتها الاقليمية ، وحق الشعوب في التنمية الاقتصادية والاجتماعية بحرية ، ووقف جميع أنواع التدخل في الشؤون الداخلية بغض النظر عن الدوافع والذرائع ؛

(ب) الاستمرار في العمليات الايجابية القائمة على التطبيق المتكامل للوثيقة النهائية لمؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا ، ونشر الانفراج الحقيقي على امتداد العالم ، وتوسيع نطاقه بحيث يشمل جميع المناطق ومجالات العلاقات الدولية ، وحل المشكلات الدولية الرئيسية باشراك جميع البلدان على قدم المساواة ، الشيء الذى لا يعد حقا لها فحسب ، وانما أيضا شرطا لازما لصيانة السلم والأمن في العالم ؛

(ج) ازالة جميع أشكال التبعية والاستغلال المفروضة من قبل قوات الامبريالية والاستعمار والسيطرة والهيمنة الأجنبيتين ؛

(د) تصفية الاستعمار ، والعنصرية ، والفصل العنصرى ، واحترام حق جميع الشعوب في تقرير المصير ، وايجاد حلول دائمة وعادلة للأزمات والنقاط المحورية للأزمات ، تتمشى والمصالح المشروعة للشعوب ؛

(هـ) ازالة استخدام القوة والتهديد بها والسياسة المفروضة من موقع القوة ، وازالة التقسيم المحورى ، ومنع جميع المحاولات الرامية الى تقسيم العالم الى مناطق مصالح ؛

(و) وقف سباق التسلح والتعجيل بعملية نزع السلاح ، وخاصة السلاح النووى ، العام الكامل ، وسحب الجيوش الأجنبية ، وازالة القواعد العسكرية الأجنبية الموجودة في اقاليم أجنبية ؛

(ز) اقامة نظام اقتصادى دولي جديد قائم على احترام المصالح المشروعة لجميع البلدان ، على أن تؤخذ في الاعتبار بصفة خاصة التنمية الاقتصادية المعجلة للبلدان النامية وتقديم المساعدة لهذه البلدان على أساس مقررات الدورتين الاستثنائيتين السادسة والسابعة للجمعية العامة وميثاق حقوق الدول وواجباتها الاقتصادية ؛

(ح) احترام حقوق الانسان ، بكل تشعباتها السياسية والاقتصادية والثقافية ، وحقوق الفرد وكذلك الحقوق الناشئة عن الانتماء الى جماعات عرقية وغير ذلك من الأقليات ؛

(ط) تعزيز الأمم المتحدة بوصفها أداة عالمية للتعاون الدولي العادل ، في وجه الممارسات الخطيرة التي تتجاوز الأمم المتحدة في حل القضايا الدولية ؛

(ى) وترى حكومة جمهورية يوغوسلافيا الاشتراكية الاتحادية ان من الضرورى تأمين استمرار عرض هذه القضايا في دورات الجمعية العامة بقصد اجراء مراجعة لحالة تنفيذ القرارات واقتراح المزيد من التدابير الناجعة لتعزيز الأمن الدولي ؛

(ك) وتعتقد حكومة جمهورية يوغوسلافيا الاشتراكية الاتحادية كذلك ان من المفيد دراسة الاقتراح الداعي الى أن تكرس اللجنة الأولى للجمعية العامة أعمالها في المستقبل لمسائل نزع السلاح وتعزيز الأمن الدولي بصفة أساسية .

مرفـــق

قائمة بالوثائق الصادرة منذ نظر الجمعية العامة في البند في دورتها الحادية والثلاثين

A/31/431-S/12255 رسالة مؤرخة في ١٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٦، من اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية، وبلغاريا، وبولندا، وتشيكوسلوفاكيا، والجمهورية الديمقراطية الألمانية، ورومانيا، وهنغاريا.

A/32/43 رسالة مؤرخة في ١٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٦ من الجمهورية الديمقراطية الألمانية وغينيا بيساو.

A/32/68 رسالة مؤرخة في ٢١ نيسان/ابريل ١٩٧٧ من كوبا واليمن الديمقراطية.

A/32/69 رسالة مؤرخة في ٢١ نيسان/ابريل ١٩٧٧ من الجماهيرية العربية الليبية وكوبا.

A/32/70 رسالة مؤرخة في ٢٢ نيسان/ابريل ١٩٧٧ من كوبا وموزامبيق.

A/32/71 رسالة مؤرخة في ٢٢ نيسان/ابريل ١٩٧٧ من انغولا وكوبا.

A/32/74 رسالة مؤرخة في ٢٥ نيسان/ابريل ١٩٧٧ من الهند.

A/32/75 رسالة مؤرخة في ٢٢ نيسان/ابريل ١٩٧٧ من الصومال وكوبا.

A/32/77 رسالة مؤرخة في ٢٩ نيسان/ابريل ١٩٧٧ من بنما والجماهيرية العربية الليبية.

A/32/78 رسالة مؤرخة في ٥ آيار/مايو ١٩٧٧ من عمان.

A/32/89 رسالة مؤرخة في ٢٧ نيسان/ابريل ١٩٧٧ من اثيوبيا وكوبا.

A/32/93 رسالة مؤرخة في ٢٥ آيار/مايو ١٩٧٧ من هنغاريا واليمن الديمقراطية.

A/32/117 رسالة مؤرخة في ١٧ حزيران/يونيه ١٩٧٧ من بنما.

A/32/128 رسالة مؤرخة في ٢٧ حزيران/يونيه ١٩٧٧ من عمان.

A/32/140 رسالة مؤرخة في ١٨ تموز/يولية ١٩٧٧ من الجمهورية الديمقراطية الالمانية ورومانيا.

A/32/153 رسالة مؤرخة في ٢٢ تموز/يوليه ١٩٧٧ من تشيكوسلوفاكيا ورومانيا.

A/32/154 رسالة مؤرخة في ٢٢ تموز/يوليه ١٩٧٧ من السودان والصومال واليمن الديمقراطية.

A/32/157 مذكرة شفوية مؤرخة في ٢ آب/اغسطس ١٩٧٧ من اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية.

- - - - -